



مجلة شهرية تعنى بمسيرة التعاون المشترك



المؤتمر الرابع والسبعون لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون يختتم فعالياته في المنامة



متحف الغن الإسلامي بدولة قطر يختصر 1400 عام من التاريخ بـ800 قطعة فنية نادرة

- \* بعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة البعد الدولي للعمل المشترك
- \* الاجتماع الثاني للجنة المشتركة للتجارة والاستثمار بين مجلس التعاون وتركيا يعقد بالرياض

### المسيرة

#### ALMASEERA

#### العدد (60) مارس 2013م

مجلة شهرية تصدر عن قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية

#### الاشراف العام – رئيس التحرير

خالد بن سالم الغساني الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والاعلامية

#### هيئة التحرير

أحمد بن عبدالله الفضالة وليد نعمه الهزاع عبدالعزيز بن محمد الفايز خالد بن سعيد السعيدي عهود منت محمد الهيف

#### سكرتارية التحرير

عبدالرحمن بن عبدالله المحمود حمد بن خالد الدوسري

#### التصوير الفوتوغرافي

عبدالهادي الحايكي جابر الشمري

### الإخراج والإشراف الفني

صلاح الدين عبدالمولى ميرغني أحمد الأمين

#### مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة

#### العدد الستون - السنة السادسة - مارس 2013م

لآرائكم واقتراحاتكم ومشاركاتكم مجلة المسيرة ص.ب 7153 الرياض : 11462 الملكة العربية السعودية تلفون : 1176 - 1291 - 1482 + 966 1 482 و فاكس : 910 918 4 + 966 1 482 و www.gccsg.org almaseera@gccsg.org

### المحتويات



الأمين العام يشيد بتوجيه جلالة ملك مملكة البحرين باستكمال حوار التوافق الوطنى



الأمين العام يلتقي الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في صنعاء



وكلاء وزارات المالية والاقتصاد بدول المجلس يعقدون اجتماعهم الاضافى الأول بالرياض



الهاشم: دول المجلس اهتمت بقضية البيئة منذ السنوات الأولى لنشوء مجلس التعاون



26 6

20

3 0



### الحوار الوطني ... مستقبل اليمن المزدهر

كنا قد أشرنا في عدد سابق في هذه الزاوية بأن الأوضاع في الجمهورية اليمنية الشقيقة، دائما ما تكون في صدارة الاهتمامات الرسمية والشعبية في دول مجلس التعاون، وأن اليمن يقع ضمن أولويات وتطلعات قادة دول المجلس، حفظهم الله ورعاهم، بأن ينعم هذا القطر العربي العزيز بالأمن والاستقرار والرخاء لشعبه الشقيق، وأشرنا إلى أن دول مجلس التعاون، عندما تتحرك لنجدة ومساعدة الشعب اليمني بكل الوسائل، لا تتحرك بدافع المنة والتفضل، وإنما تتحرك بدافع الواجب الذي يمليه عليها انتماؤها العربي والإسلامي، وكون هموم المواطن اليمني هي في حقيقتها هموم للمواطن الخليجي.

وها نحن نعيد الكرّة بالحديث عن اليمن، ولكن في ظل ترقب انطلاق جلسات مؤتمر الحوار الوطني الذي تشارك فيه كافة القوى والفعاليات السياسية وفئات المجتمع ومنظماته المختلفة، والذي يعد المحطة الرئيسة على صعيد تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

فالمبادرة الخليجية التي رعتها دول مجلس التعاون، منذ انطلاقتها قبل عامين وهي تأتي أكلها، بدءاً من الاستقرار والتحسن النسبي الذي يعيشه اليمن والذي جنب اليمن حالة الفوضي والدخول في متاهات حرب أهلية تقضى على ما تبقى من مقومات الحياة الشحيحة أصلا، ووصولا إلى الهدوء النسبي في المشهد السياسي بين الفرقاء في اليمن، والذي بدوره سيمكن من توافر أجواء مناسبة لانطلاق مؤتمر الحوار الوطني .

ولأن مؤتمر الحوار الوطني هو السبيل الوحيد، الذي لا يلوح في الأفق الآن حل سواه، لتكون نتائجه أسسأ لبناء يمن جديد متماسك موحد لجميع اليمنيين ينعمون فيه بالحقوق والواجبات ذاتها دون تمييز، في أجواء طبيعية يمكن للدولة بجميع مقوماتها أن تقوم وتستمر وتنمو، الأمر الذي سيدفع بعجلة التنمية نحو الازدهار والرقى، فإن الكرة الآن في ملعب القوى السياسية اليمنية بجميع طوائفها ومكوناتها، وهي وحدها، ووحدها فقط، القادرة على إنجاح مؤتمر الحوار الوطني والعبور باليمن خلال هذا النفق الطويل، ولن نقول المظلم ولكنه أيضا غير مضاء سوى بمشاعل يحملها الفرقاء اليمنيون أنفسهم، فإن هي اجتمعت فسيكون الضوء كافيا لعبوره وإلا فإن كل فريق سيذهب بنوره في اتجاه يخالف الآخر.

ومهما كان للأطراف الخارجية من قوة وتأثير ونصح وجهد، إلا أنها لن تستطيع أن تغير من واقع اليمن ما لم يكن أهله هم من يتولى هذا التغيير والعمل نحو البناء وإقامة دولة حقيقية يسود فيها الأمن والاستقرار والعدل وتوفر مقومات النمو والتنمية لينعم الجميع بخيرات بلادهم دون

لذلك فإن المطلوب من جميع القوى الوطنية اليمنية في الداخل والخارج المشاركة في هذا الحوار وأن تسعى إلى إنجاحه، وبأن تتسامي على مصالحها، وتغلب مصالح الوطن على كل مصلحة وأن تكون دعامة لبناء اليمن المزدهر، يمن الخير والرفاه لجميع أبنائه .





### الأمين العام يشيد بتوجيه جلالة ملك مملكة البحرين باستكمال حوار التوافق الوطنى

أشاد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، بالتوجيه السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين - رئيس المجلس الاعلى لمجلس التعاون-، باستكمال حوار التوافق الوطني في محوره السياسي، ووصفه بأنه توجه حكيم يؤكد تمسك جلالته - حفظه الله -بمواصلة تنفيذ المشروع الاصلاحي الذي أطلقه بعد

توليه مقاليد الحكم في المملكة .

وقال الأمين العام لمجلس التعاون، في تصريح لوكالة أنباء البحرين، إن الحوار هو السبيل الأمثل والبنّاء للتوافق على رؤية مشتركة تضع المصلحة العليا للوطن والمواطنين فوق كل اعتبار، وتستشرف آفاق المستقبل المنشود الذي يتطلع إليه شعب البحرين العزيز.

وأضاف الأمين العام لمجلس التعاون إن مملكة البحرين التزمت في مسيرتها الوطنية دائماً بمبدأ الحوار والتشاور وتبادل الرأي مع كافة مكونات



المجتمع البحريني، وهو نهج ظلت القيادة الرشيدة متمسكة به باعتباره ينبثق من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وتقاليدنا العربية والتكتلات السياسية في والتكتلات السياسية في والعقل والتجاوب الصادق مع دعوة جلالة الملك، والمشاركة في الحوار بفاعلية من أجل انجاحه تعزيزاً للمسيرة الديمقراطية في المملكة .

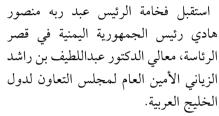
وقال إن تكاتف شعب البحرين والتفافه حول قيادته الرشيدة في هذه المرحلة

المهمة، من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية في المملكة ويقوي التماسك الاجتماعي والعيش المشترك الذي ألفه شعب البحرين طوال تاريخه.

وأكد الدكتور عبد اللطيف الزياني وقوف دول مجلس التعاون إلى جانب مملكة البحرين، وتأييدها ومساندتها للخطوات والمبادرات التي يتخذها جلالة الملك المفدى، من أجل دفع مسيرة الاصلاح والتقدم والنماء، معرباً عن أمله في أن يفضي الحوار المرتقب إلى التوافق المأمول وبما يحقق تطلعات شعب المملكة في مزيد من التطور والتقدم والازدهار.



### أعرب لغخامته عن تقدير دول المجلس للجهود التي يبذلها لدفع مسيرة الاصلاج في اليمن الأمين العام يلتقي الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في صنعاء



وتم خلال المقابلة بحث العلاقات الأخوية الوطيدة بين دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، إضافة إلى آخر المستجدات والجهود الحثيثة التي اتخذتها القيادة اليمنية في سبيل تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وأعرب الأمين العام لمجلس التعاون

لفخامة الرئيس اليمني عن تقدير دول المجلس للجهود الموفقة التي يبذلها لدفع مسيرة الاصلاح السياسي والاقتصادي في اليمن، مؤكداً استمرار وقوف دول المجلس مع اليمن في هذه المرحلة المهمة من تاريخه، ومساندتها لجهود الحكومة اليمنية لتنفيذ المشروعات التنموية الضرورية.

حضر المقابلة وزير الخارجية اليمني الدكتور أبوبكر القربي، والوفد المرافق لمعالي الأمين العام، ورئيس بعثة مجلس التعاون في صنعاء.

وكان معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون، قد وصل إلى صنعاء في زيارة للجمهورية اليمنية تستغرق يومين أجري خلالها مباحثات مع كبار المسؤولين في اليمن.

وصرح معاليه لدى وصوله مطار صنعاء بأن هذه الزيارة تأتى في إطار المساعى المستمرة لدول مجلس التعاون،



الهادفة لدعم ومساندة جهود فخامة الرئيس اليمني وحكومة الوفاق الوطني لدفع مسيرة الاصلاح السياسي والاقتصادي في اليمن، مؤكداً بأن الاجراءات التي اتخذها الرئيس اليمني وما تحقق من خطوات في إطار المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية يبعث على الثقة في أن اليمن ماضٍ في مسيرته لتحقيق تطلعات شعبه العزيز.

وقال إن دول مجلس التعاون تتطلع بكثير من التفاؤل إلى المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية التي نصت عليها المبادرة الخليجية، مشيداً بالخطوات التي اتخذت لبدء مؤتمر الحوار الوطني الذي يمثل فرصة لبحث كافة القضايا المهمة للمستقبل السياسي لليمن، وتحقيق تطلعات شعبه في يمن موحد مستقر ومزدهر.

وكان في استقبال معالي الأمين العام لدى وصوله مطار صنعاء وزير الخارجية اليمني، الدكتور أبوبكر القربي، وسفراء دول مجلس التعاون في الجمهورية اليمنية، ورئيس بعثة مجلس التعاون في صنعاء.



### الأمين العام يجتمع مع أمين عام مؤتمر الحوار الوطني اليمني ومساعديه



اجتمع معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في صنعاء مع سعادة الدكتور أحمد عوض بن مبارك أمين عام مؤتمر الحوار الوطني ومساعديه.

وعبر الأمين العام عن تمنياته بأن تسير أعمال المؤتمر، حسب الخطة الشاملة التي أعدتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر، وأن تكلل أعماله بالتوفيق والنجاح، مؤكداً بأن المؤتمر

يمثل مرحلة مهمة في العملية السياسية تؤكد حرص القوى السياسية في اليمن على التمسك بالمبادرة الخليجية من أجل الوصول إلى رؤية سياسية مشتركة لمستقبل اليمن. كما عبر الأمين العام عن دعم دول المجلس ومساندتها لجهود القيادة اليمنية لتحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي بما يحقق آمال وتطلعات الشعب اليمني الشقيق.

### .... ويجتمع مع رئيس حكومة الوفاق الوطني في اليمن

اجتمع معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في صنعاء، مع دولة الاستاذ محمد سالم باسندوة رئيس حكومة الوفاق الوطني في الجمهورية اليمنية.

وتم خلال المقابلة بحث العلاقات الأخوية القائمة بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، والجهود التي تقوم بها الحكومة اليمنية في سبيل تطبيق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية من أجل بسط الأمن والاستقرار في ربوع البلاد، ومواصلة تنفيذ المشروعات التنموية المدرجة في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للفترة الانتقالية

.(-2014 2012)

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون لدولة رئيس الوزراء اليمني عن استمرار دعم ومساندة دول مجلس التعاون للقيادة والحكومة اليمنية في جهودها الرامية إلى تحقيق تطلعات الشعب اليمني في مزيد من الأمن والأمان والتطور والازدهار، وحرصها على متابعة الجهود التي تبذلها القيادة اليمنية لتطبيق ما نصت عليه المبادرة الخليجية.

حضر اللقاء أصحاب السعادة سفراء دول مجلس التعاون في اليمن، والوفد المرافق للأمين العام، ورئيس بعثة مجلس التعاون في صنعاء.

### الأمين العام يجتمع مع اللجنة الغنية لمؤتمر الحوار الوطني في اليمن

التقى معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في صنعاء مع أعضاء اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني برئاسة سعادة الدكتور عبدالكريم الأرياني، رئيس اللجنة.

وتم خلال اللقاء استعراض الخطوات التي أنجزتها اللجنة الفنية استعدادا لبدء مؤتمر الحوار الوطني، بالإضافة إلى القضايا والمسائل السياسية والاجتماعية التي سيبحثها المؤتمر، والجهود التي تقوم بها اللجنة لإشراك كافة فئات وفصائل الشعب اليمني وقواه السياسية في مؤتمر الحوار الوطني.

وأعرب الأمين العام عن تقديره لكافة الجهود التي قامت بها اللجنة الفنية لهذا المؤتمر المهم، مشيرا إلى أن دول مجلس التعاون تتابع باهتمام تطورات الأوضاع في اليمن،

والخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها من قبل فخامة الرئيس وحكومة الوفاق الوطني من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في مختلف أرجاء اليمن، مؤكدا بأن دول المجلس سوف تستمر في دعم ومساندة الجهود التي تبذل من أجل دفع مسيرة الاصلاح السياسي والاقتصادي في اليمن.

وقال إن مؤتمر الحوار الوطني يشكل أملاً لتحقيق تطلعات الشعب اليمني في الاستقرار والتطور والازدهار، وفرصة مناسبة لبحث كافة القضايا والمسائل للوصول إلى رؤية موحدة تساعد اليمنيين على إقامة يمن آمن ومستقر ومزدهر. حضر اللقاء أصحاب السعادة سفراء دول مجلس التعاون في اليمن، والوفد المرافق للأمين العام، ورئيس بعثة مجلس التعاون في صنعاء.

### .... ويشارك في اجتماع مجلس الأمن الدولي مع أعضاءلجنة الحوار الوطني

شارك معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بصنعاء، في الاجتماع الذي عقده وفد مجلس الأمن الدولي مع أعضاء اللجنة التنفيذية للحوار الوطني برئاسة الدكتور عبد الكريم

الأرياني رئيس اللجنة .

وقد تم خلال الاجتماع استعراض التحضيرات لمؤتمر الحوار الوطني بمشاركة القوى السياسية ومكونات المجتمع اليمنى، وكذلك الجهود التي قامت بها اللجنة لأعمال المؤتمر.

### .... ويلتقي مع قيادات أحزاب اللقاء المشترك اليمنية

عقد معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في صنعاء ، لقاءً مع قيادات أحزاب اللقاء المشترك .

وتم خلال المقابلة بحث تطورات الأوضاع السياسية في اليمن والجهود التي بذلت من أجل مؤتمر الحوار الوطني وفق ما نصت عليه المبادرة الخليجية.

وقد أكد الأمين العام لمجلس التعاون على دعم دول المجلس ومساندتها للمساعي الحثيثة التي تبذل على كافة المستويات، من أجل دفع مسيرة الاصلاح السياسي والاقتصادي بما يحقق تطلعات الشعب اليمنى الشقيق،

مشيرا إلى أن الخطوات والإجراءات الجادة التي اتخذتها القيادة اليمنية في هذا الشأن تؤكد إصرار الشعب اليمني على التمسك بالنهج السياسي السلمي لتحقيق أهدافه وتطلعاته، مشيداً بالتعاون الايجابي الذي أبدته الأحزاب اليمنية لدعم الخطوات والاجراءات التي اتخذتها القيادة والحكومة اليمنية لبسط الأمن والاستقرار في كافة ربوع الممن.

حضر المقابلة أصحاب السعادة سفراء دول مجلس التعاون في اليمن، والوفد المرافق للأمين العام، ومديرعام مكتب مجلس التعاون في صنعاء.



### <mark>الأمين العام</mark> يشارك في اجتماع اللجنة العسكرية برئاسة فخامة الرئيس اليمنى

شارك معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بصنعاء، في اجتماع اللجنة العسكرية الذي عقد في دار الرئاسة اليمنية برئاسة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي وبحضور وفد مجلس الأمن الدولي.



### اللجنة الغنية الخليجية اليهنية تعقد اجتماعها الثاني عشر بالرياض

عُقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون، الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية، وشارك فيها ممثلو وزارات المالية والخارجية وصناديق التنمية في دول المجلس، والأمانة العامة لمجلس التعاون، والجمهورية اليمنية.

وقال الدكتور عبدالعزيز حمد العويشق، الأمين العام المساعد لشؤون المفاوضات والحوار الاستراتيجي بالأمانة العامة لمجلس التعاون، إن جدول أعمال اللجنة يتضمن العديد من المواضيع الهامة والمتعلقة بالمساعدات التي تقدمها دول مجلس التعاون للجمهورية اليمنية، في

المجال التنموي، ومتابعة سير العمل في المشاريع التي يتم تمويلها من قبل المجلس بما فيها التعهدات في لندن والرياض ونيويورك.

وأشار إلى أن اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها في مارس 2006، ستناقش في هذا الاجتماع التحديات التي تواجهها الجمهورية اليمنية في تنفيذ المشاريع واستخدام التمويل، في ضوء الدراسة التي أعدها البنك الإسلامي للتنمية، والذي سيشارك وفد منه في هذا الاجتماع لعرض خطة العمل التي يقترحها لمواجهة تلك التحديات. كما ستناقش اللجنة مقترح وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية بشأن المسار السريع لاستيعاب التعهدات، الذي سيتولى عرضه وفد وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتعاون الدولي على اللجنة.

### الأمين العام يرحب بقرار الرئيس اليمنى تحديد الثامن عشر من مارس المقبل موعداً لانطلاق مؤتمر الحوار الوطنى الشامل

رحب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، بقرار فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية بتحديد يوم الثامن عشر من شهر مارس المقبل موعداً لانطلاق مؤتمر الحوار الوطنى الشامل، ووصفه بأنه خطوة مهمة على طريق استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية و آليتها التنفيذية .

الحوار الوطنى يمثل مرحلة مهمة في العملية السياسية، والآلية التي ستبقى اليمن عبر حوار أبنائه واتفاقهم موحدا ومستقرا وآمنا، وسيضع أسس الدولة المدنية الجديدة التي يتطلع إليها الشعب اليمنى القائمة على العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وسيطوى صفحة الماضي، ويدشن مرحلة جديدة في تاريخ اليمن.

ودعا الدكتور عبداللطيف الزياني كافة القوى والتكتلات السياسية ومكونات المجتمع اليمني إلى المشاركة بفاعلية وإخلاص في المؤتمر، باعتباره السبيل الأمثل لبحث وتدارس كافة القضايا والمسائل السياسية والوصول إلى توافق شامل يلبي تطلعات الشعب اليمني في الإصلاح السياسي والاقتصادي، ويحفظ لليمن أمنه واستقراره و و حدته .

وقال الأمين العام لمجلس التعاون إن مؤتمر وأكد معالى الأمين العام على استمرار دول مجلس التعاون، والرعاة الإقليميين والدوليين في التزامهم ودعمهم وشراكتهم لليمنيين في هذه المرحلة المهمة من تاريخ اليمن، مشددا على أن مجلس التعاون سيعمل كل ما يمكنه لدعم اليمن، وتهيئة الأجواء المناسبة لنجاح مؤتمر الحوار الوطني، ومساعدة القوى والفعاليات اليمنية المشاركة فيه للوصول إلى اتفاق حول القضايا الرئيسية.

> افتتاج معرض ومؤتمر «آيدكس 2013» ومعرض«نافدكس» في أبوظبي

شارك معالى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الحفل الرسمي لافتتاح معرض ومؤتمر الدفاع الدولي «آيدكس 2013» ومعرض الدفاع البحري « نافدكس» الذي افتتحه في أبوظبي ، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وحضره عدد من كبار المسؤولين في دولة الإمارات إلى جانب أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى الإمارات العربية المتحدة ومسؤولين عسكريين من العديد من دول العالم.



### الأمين العام يشارك في المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا

شارك معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي افتتحه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وعدد من رؤساء الدول وأولياء العهود ووزراء خارجية أكثر من خمسين دولة والمنظمات الدولية المختصة بشؤون اللاجئين والمساعدات الإنسانية.

وقد ألقى الأمين العام لمجلس التعاون في المؤتمر كلمة أعرب فيها عن شكره العميق لدولة الكويت على اهتمامها الكبير بالجوانب الإنسانية والخيرية التي تملك فيهما الكويت سجلا طويلا مشرفا، وعلى المبادرة باستضافة هذا المؤتمر الذي يمثل فرصة حقيقية لإيجاد حلول لمشكلة نقص التمويل للمساعدات الإنسانية في سوريا.

وأكد الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتبنى موقفا ثابتا، وسياسة واضحة منذ بداية الأحداث في سوريا، فقد دعا النظام السوري لتغليب العقل والحكمة، ووضع حد لإراقة الدماء والعمل على تحقيق إصلاحات فورية تلبي تطلعات الشعب السوري وتحفظ وحدة سوريا وأمنها واستقرارها. ومع عدم استجابة النظام السوري لكل المبادرات والنداءات العربية والدولية، وزيادة وتيرة القتل والعنف ضد المواطنين العزل، حرصت دول مجلس التعاون على دعم الشعب السوري والمساهمة في كل ما من شأنه تحسين أوضاعه الحياتية والمعيشية والإنسانية.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون إن الشعب السوري يتعرض، أمام مرأى العالم وسمعه لجرائم ومجازر يومية، حيث سقط أكثر من ستين ألف قتيل، وهُجر الملايين عن مساكنهم داخل سوريا وخارجها، وقصفت ودمرت العديد من المدن والقرى والأحياء السورية، مشيراً إلى

أن هذه المأساة الأخلاقية والإنسانية تحدث بشكل يومي؛ الأمر الذي جعل العديد من السوريين يشعرون أنهم تركوا وحدهم في مواجهة نظام لا يتورع عن استخدام مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة في عملية قتل وتدمير مستمرة.

وأضاف الدكتور عبد اللطيف الزياني إن هذا الواقع يضع مسئولية أخلاقية كبيرة على عاتق المجتمع الدولي، حيث يدفع المدنيون السوريون ثمنا باهضا لفشل الدول والمنظمات الدولية في تحمل مسئولياتها، واتخاذ خطوات حاسمة وإجراءات وتدابير عاجلة لوقف آلة القتل والتدمير، وإنقاذ الشعب السورى.

وحذر الدكتور عبد اللطيف الزياني من أن حجم المأساة الإنسانية في سوريا كارثي ويتدهور بشكل سريع، وذلك حسب جميع المؤشرات التي تتداولها المنظمات الإغاثية المتخصصة، فالآلاف من الأسر السورية، معظمهم من النساء والأطفال، أجبرهم قصف النظام العشوائي لمدنهم على النزوح داخل سوريا وخارجها، وهم اليوم يعيشون وضعا مأساويا خطيرا، وظروفا قاسية بسبب النقص الكبير في الغذاء والدواء والرعاية الصحية والمأوى والمستلزمات الأساسية للحياة. كما أن الأحوال الجوية السيئة، زادت بشكل كبير من معاناة اللاجئين السوريين في الدول المجاورة، الذين يتوقع أن يصل عددهم إلى المليون شخص في الفترة القصيرة القادمة إذا لم يوضع حد لإمعان النظام في تدمير سوريا وقتل أبنائها.

ودعا الأمين العام لمجلس التعاون جميع أعضاء المجتمع الدولي من دول ومؤسسات دولية ومنظمات وهيئات خيرية إلى زيادة الدعم المالي والعيني الذي تقدمه للمساهمة في إغاثة المحتاجين من الشعب السوري، بمن فيهم أولئك الذين لم يتمكنوا من مغادرة سوريا، وبما يوفر الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية، وضمان وصول هذه المساعدات إليهم في أسرع وقت ودون أي تأخير.





### الأمين العام يشارك في حفل توزيع جائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال السئىة

تحت رعاية صاحب السمو الملكى الأمير تركى بن ناصر بن عبدالعزيز، الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية، وبحضور أصحاب المعالى الوزراء المسئولين عن شؤون البيئة بدول مجلس التعاون، ومعالى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، أقيم حفل تكريم الفائزين بجائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية في دورتها السابعة بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. والتي تم فيها تكريم ١٥ فائزا يمثلون شخصيات ومؤسسات من دول مجلس التعاون في فروع الجائزة المختلفة.

> وقد ألقى الأمين العام لمجلس التعاون كلمة أكد فيها أن جائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية، تأتي تحقيقاً لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بإذكاء روح المنافسة ورفع مستوى الوعى لدى المواطنين بقضايا البيئة والدعوة للمحافظة عليها وحمايتها وغرس الشعور بالمسؤولية تجاهها. والتي عكسها قرار أصحاب السمو والمعالي الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة، بإنشاء جائزة دورية للسئة.

> وأشاد الأمين العام بما حققته هذه الجائزة من صدىً طيب لدى الأفراد والمؤسسات في دول المجلس، الذين تفاعلوا معها بشكل كبير، مما كان له الأثر الإيجابي الكبير في التنافس والتميز في مجال نشر الوعى البيئي والبحث والإبداع والالتزام بالمعايير والمقاييس البيئية، وهي تعبير عما توليه دول مجلس التعاون من اهتمام بقضايا البيئة، تنظيماً، وتشريعاً، ومتابعة من أجل دعم العمل البيئي المشترك والمساهمة في نشر الوعى والثقافة البيئية وحفز الأفراد والمؤسسات على الإبداع والابتكار.

> وهنأ الدكتور عبداللطيف الزياني الفائزين بهذه الجائزة أفراداً ومؤسسات، متمنياً لهم المزيد من التوفيق والنجاح، ومواصلة الجهود والاهتمام بالبيئة وقضاياها.

> معرباً عن تقديره لأعضاء هيئة الجائزة وسكرتاريتها والمحكمين الذين قيموا البحوث، واللجان الوطنية في الدول الأعضاء على ما بذلوه من جهد ملموس وعمل متواصل. وقد تم تكريم الفائزين في أقسام الجائزة الخمسة وهي:

#### • جائزة أفضل شخصية بيئية فاز فيها:

- 1/ الدكتور عبدالرحمن سلطان الشرهان الإمارات العربية المتحدة.
- 2/ الربان/ عبدالمنعم محمد الجناحي- مملكة البحرين.
- 3/ صاحب السمو الملكى الأمير/ نواف بن ناصر بن عبدالعزيز - المملكة العربية السعودية .
- 4/ الدكتور مهدى بن أحمد بن جعفر سلطنة عمان .
  - السيد/ مهنا بن راشد المعاضيد دولة قطر .
  - الدكتور/ على صالح العمير دولة الكويت .
- وفاز في فرع جائزة أفضل مؤسسة صناعية تلتزم بالشروط البيئية كل من:
  - 1/ شركة نيو فارما الإمارات العربية المتحدة .
    - 2/ شركة أغاس لوبس مملكة البحرين .
- 3/ حقل زيت الشيبة (شركة أرامكو السعودية) المملكة العربية السعودية .
  - 4/ شركة المستقبل لصناعة الأنابيب سلطنة عمان .
    - شركة رأس غاز دولة قطر .
    - شركة إيكويت دولة الكويت .
- وفاز في فرع جائزة الإعلام البيئي مكتب حفظ البيئة بديوان البلاط السلطاني بسلطنة عمان.
- وفاز في فرع جائزة التوعية البيئية هيئة أبو ظبي الإمارات 🖁 العربية المتحدة .
- ربية المتحدة . وفاز بجائزة أفضل بحث السيد/ أحمد مبارك سالم  $\frac{9}{8}$ مملكة البحرين.



بدول مجلس التعاون

مهلكة البحرين 27-28 صغر 1434 ﴿ الموافق 9-10 يناير 2013م

التجارب الناجحة بدول المجلس وتعميمها على الدول الأعضاء. كما تصدرت قضايا مثل تطوير النظم الصحية، ومكافحة الأمراض غير المعدية، وجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى، ومقترح دراسة بحثية خليجية في ثقافة سلامة المرضى بالمرافق والمؤسسات الصحية، والطب البديل والتكاملي، واعتماد مراكز خليجية متخصصة بالدول الأعضاء، ومبادرة جعل شبه الجزيرة العربية خالية من الملاريا، والعمالة الوافدة، ومكافحة التدخين، وسوء استخدام المنشطات في صالات التدريب، ومناقصات الشراء الموحد التي منها مناقصة المستحضرات الصيدلانية، ومناقصة لوازم تجهيز المستشفيات ومناقصة لوازم الكلية اختتمت فعاليات المؤتمر الرابع والسبعين لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون في دورته السابعة والثلاثين، والذي عقد في المنامة بمملكة البحرين تحت شعار "التمويل الصحى" خلال الفترة من 27-28 صفر 1434هـ الموافق 9-10 يناير 2013م...، حيث ناقش الوزراء عدداً من القضايا المهمة التي تتعلق بتنمية التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالات الصحية الوقائية والعلاجية، ونشر الوعى الصحى بين مواطني المنطقة، وتحديد مفاهيم القضايا الصحية والعلمية المختلفة وترتيب أولوياتها، وتبنى تنفيذ البرامج المشتركة بدول المجلس، بالإضافة إلى تقييم النظم والاستراتيجيات ذات الصلة بالرعاية الصحية وتعزيز

الصناعية والكساوي، ومناقصة لوازم رعاية الفم والأسنان، ولوازم المختبرات الطبية وخدمات نقل الدم، ولوازم جراحة القلب والأوعية الدموية والأشعة التداخلية، ولوازم جراحة العظام والعمود الفقري، ولوازم التأهيل الطبي، وموضوع التسجيل الدوائي المركزي ومواضيع الشئون المالية والإدارية مثل ميزانية المكتب التنفيذي، وصندوق الائتمان المودع والبحوث وتوسعة مبنى المكتب التنفيذي، وغيرها من الموضوعات المهمة في جدول أعمال المؤتمر الوزاري.

وخرج البيان الختامي للمؤتمر بالعديد من القرارات الهامة، تلاها المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، البروفيسور توفيق بن أحمد خوجة والتي كانت على النحو التالى:

تقرير المدير العام

وافق أصحاب المعالي الوزراء على التقرير واعتمدوه، كما قدموا شكرهم لمدير عام المكتب التنفيذي للإنجازات المثمرة التي تحققت والأنشطة التطويرية

التي حفلت بها الدورة السابعة والثلاثون، منوهين بالبرامج والأنشطة التي تم تنفيذها بالتعاون والتنسيق مع وزارات الصحة بدول المجلس والمنظمات والهيئات الصحية العالمية ذات العلاقة التي تمت خلال هذه الدورة وظهرت صورتها جلية في هذا التقرير المتميز بنظرته التقويمية وتطلعاته المستقبلية وكذلك حصول المكتب التنفيذي على عدد من الجوائز العالمية، كما تم تقديم الشكر لأعضاء الهيئة التنفيذية واللجان الفنية وأسرة المكتب التنفيذي الذين شاركوا في تحقيق هذه الإنجازات.

مكافحة الأمراض غير المعدية

قدم معالى الوزراء تهانيهم إلى وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، وعلى رأسها معالى الدكتور/ عبدالله بن

الموافقة على "إعلان مسقط حول اقتصاديات الأمراض غير المعدية/غير السارية" « مؤتمر وزراء صحة دول مجلس التعاون الرابع والسبعين يختتم فعالياته في المنامة»

عبدالعزيز الربيعة- وزير الصحة- على التنظيم والمستوى العلمى للمؤتمر العربى الدولى لأنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير المعدية وما صدر عنه من مخرجات وتوصيات هادفة، وكذلك استضافة اجتماع اللجنة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية امتدادأ لفعاليات المؤتمر العربي الدولي لأنماط الحياة الصحية، كما ثمنوا «إعلان الرياض» الصادر عن المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط المنعقد بالرياض خلال الفترة ...(2012/9/12-9)هـ الموافق (2012/9/12-9)م ودعوا إلى تبنى دول المجلس ما جاء فيه، وخاصة في جزئية «الالتزام بالعمل الوطني» الفقرة رقم (6)، وتطبيق تداخلات «الاستثمار الأفضل» مع مشاركة كل القطاعات المهتمة ومنظمات المجتمع المدنى، وكذلك توصيات التطبيق العملى الملحقة بالإعلان، كما اعتمد معالى الوزراء العمل بالتقرير المقدم للأمانة العامة للرفع للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي تضمن رشقًا سياسيا (المنجزات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني) وشِقّاً فنيا/علميا (ما تم إنجازه من وثيقة المنامة لمكافحة الأمراض غير المعدية)، وحث دول المجلس ببذل المزيد من الجهد المتواصل لتنفيذ قرار المجلس الأعلى، واعتماد نتائج متابعة الخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية، المنبثقة من الخطة التنفيذية (2011 - 2025)، والمتضمنة الأهداف السبعة والاستراتيجيات وآليات التطبيق. وعلى الدول الأعضاء اتخاذ المزيد من الإجراءات الداعمة لتنفيذ الخطة، وتشكيل فريق عمل تحت إشراف عضو اللجنة الخليجية بالمملكة العربية السعودية لوضع مسودة التعريفات التوضيحية للاستراتيجيات وآليات تطبيق الخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية- وعلى أن يتم تبادلها بين أعضاء اللجنة بالتواصل الإلكتروني والانتهاء منها خلال شهر من تاريخه، والعمل على مراجعة وتحديث الخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية في اجتماع اللجنة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية

القادم، على ضوء المستجدات العالمية والإقليمية، وذلك بعد اعتماد الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية للمؤشرات والإطار العالمي ( مايو 2013م )، والعمل على إبراز التجارب والإنجازات الوطنية الرائدة والناجحة في دول المجلس في مختلف مجالات مكافحة الأمراض غير المعدية في اجتماعات اللجنة الفنية، وذلك لتفعيل تبادل الخبرات الخليجية والتواصل العلمي والعملي، وحث وزارات الصحة بدول المجلس على بناء القدرات الوطنية/الخليجية في مجال اقتصاديات الصحة وتحديداً في مجالات مكافحة الأمراض غير المعدية، وذلك تفعيلاً في مجالات مكافحة الأمراض غير المعدية، وذلك تفعيلاً (غير السارية) المعتمد بالقرار رقم (2) للمؤتمر (72)...

جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى

حث معالى الوزراء الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة والبناءة في المؤتمر الخليجي/ العالمي الثاني لجودة وسلامة الرعاية الصحية تحت شعار «تعزيز الريادة في سلامة المرضى .. الالتزام المتبادل .. سبل الفوز » والذي سيعقد بمشيئة الله في مسقط/ سلطنة عمان خلال الفترة من 8-11 ربيع الأول 1434هـ الموافق 20-23 يناير 2013م، وقدموا شكرهم للمجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية بجدة على جهوده المشرفة لوضع نظام اعتماد وطنى مشرف وعلى حسن التجاوب والتعاون مع اللجنة الخليجية للجودة وسلامة المرضى لتنفيذ مهمتها على أكمل وجه، ووافق الوزراء على اعتماد المجلس المركزي (السعودي) لاعتماد المنشآت الصحية كمركز خليجي مرجعي (استرشادي) وذلك طبقا لدليل معايير وآليات اعتماد وتقييم المراكز المرجعية (المتعاونة) والمعتمد بالقرار رقم (5) للمؤتمر (59) لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، وأن لدول المجلس اختيار مجالات التعاون والاستفادة الممكنة من المجلس المركزي في أي من مجالات الاعتماد المختلفة، والتأكيد على أنه لكل دولة من دول المجلس حرية اختيار نظم الاعتماد الوطنية / الخليجية / الدولية المناسبة للنظام





الصحي والمؤسسات والمنشآت الصحية العاملة بها، كما حث معالي الوزراء دول المجلس وخاصة أعضاء اللجنة الخليجية لجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى على الحضور والمشاركة الفاعلة في «مؤتمر جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى للاعتماد الكندي» والمقرر عقده في الدوحة / دولة قطر خلال الفترة من 4-34/6/5ه الموافق 4-34/6/5

تطوير النظم الصحية (تمويل الخدمات الصحية) أولاً: توصيات تخص الدول الأعضاء

اعتمد معالى الوزراء إعلان المنامة لتمويل الخدمات الصحية وتبنى العمل بما جاء فيه من بنود، وأكدوا على توصية منظمة الصحة العالمية بإنشاء مجلس صحى رفيع المستوى من صناع القرار متعدد القطاعات يضم ممثلين من كافة الجهات والأطراف المعنية، يكون من ضمن مهامه إعداد خارطة طريق لتحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين والمقيمين بما في ذلك اقتراح التشريعات وصياغة الاستراتيجيات اللازمة، وإجراء المراجعات الشاملة والدقيقة لنظم التمويل الصحى الحالية من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص المتاحة لتحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة، وذلك من خلال استخدام أساليب مراجعة نظم التمويل الصحى المتاحة مثل أداة (OASIS)، وإجراء مسوحات صحية دورية للوقوف على ممارسات الأفراد والأسر في سعيهم للحصول على الخدمات الصحيّة والإنفاق عليها، وتطبيق نظام الحسابات الصحية الوطنية من أجل توصيف التدفق المالى في المنظومة الصحية ودراسة مستويات الإنفاق على الصحة، وذلك من خلال إدخال نظام الحسابات الصحية الحديث (SHA 2011)، والعمل على مأسسته مستقبلاً، والسعى لإجراء حوارات فاعلة مع وزارات المالية، والتخطيط، والاقتصاد والمداومة عليها من أجل التمكن من حشد الاعتمادات المالية الكافية لإدارة النظام الصحى، وكذلك إتباع أساليب مبتكرة للتمويل الصحى، والتأكيد على توصية منظمة الصحة العالمية بإنشاء أو تعزيز وحدة اقتصاديات الصحة في وزارة الصحة

أو مكاتب الإحصاء المركزية التي تكون مسؤولة عن التحليل المنتظم للحسابات الصحية الوطنية والمسوحات المتعلقة بالاستفادة من الخدمات الصحية والمسوحات الخاصة بالنفقات الصحية وحساب التكاليف، والتركيز على أولويات العمل التالية نحو التغطية الصحية الشاملة ومنها الريادة والحوكمة، وتقوية إدارة المعلومات الصحية، وتوفير كوادر بشرية متوازنة ويتم إدارتها بشكل جيد، والوصول العادل للخدمات الصحية ذات الجودة والترشيد في استخدام الموارد، والشراكة مع القطاع الخاص وتنظيمه، وضمان الحصول على التكنولوجيات الأساسية والأدوية الأساسية، وعقد ورشة عمل في مملكة البحرين في الربع الأول من عام 2013م لتدريب الكوادر الخليجية على استخدام التقييم المؤسسي والتنظيمي لتحسين تمويل الصحة وتعزيزه (OASIS) والتي تساعد على تحديد الخيارات المطروحة لإحداث التغييرات الضرورية وتوفير تحليل مفصل لنمط التمويل، وحث الدول على عقد ورش عمل وطنية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية حول الحسابات الصحية الوطنية باستخدام النظام الجديد (SHA 2011) يشارك فيها فريق وطني من المختصين بهدف بناء القدرات الوطنية، وعقد ورشة عمل خليجية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية حول «سبل تمويل الخدمات الصحية وبالأخص دور التأمين الصحى الاجتماعي في هذا الجانب» لتدريب القيادات الصحية الخليجية في هذا المجال.

ثانياً: التوصيات إلى المكتب التنفيذي

مخاطبة الجهات المعنية لتفعيل بنود إعلان المنامة لتمويل الخدمات الصحية، ومخاطبة المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط لتقديم الدعم والمساندة التقنية لدول المجلس لعقد ورشة عمل حول استخدام الأداة المسماة (OASIS) لتدريب الكوادر الخليجية عليها، ومخاطبة المكتب الإقليمي لتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في مجلس التعاون لتعزيز القدرات والخبرات في تطوير نظم التمويل الصحية ولا سيما مخططات السداد المسبق، بما في ذلك التأمين الصحي

الاجتماعي، بهدف توفير التغطية الصحية الشاملة، وتزويد دول المجلس بالتجارب الناجحة والخبرات والدروس المستفادة فيما يخص التغطية الصحية الشاملة مناقصات الشراء الموحد والشروط والأسس واللوائح المنظمة لها

اعتمد معالى الوزراء ما انتهت إليه اللجان الفنية وأقرته الهيئة التنفيذية في اجتماعها السادس والسبعين والسابع والسبعين بشان دراسة وترسية مناقصات الشراء الموحد لعام 2012م وذلك فيما يتعلق بمناقصات المستحضرات الصيدلانية، ومناقصات اللوازم الطبية، ومناقصة رعاية الفم والأسنان، ومناقصة لوازم المختبرات الطبية وخدمات نقل الدم، ومناقصة لوازم جراحة القلب والأوعية الدموية. ووافق الوزراء على ما انتهت إليه اللجان الفنية بشأن دراسة وترسية مناقصات الشراء الموحد لعام 2012م وأيضا الموافقة على الشروط التي طرحت بها هذه المناقصات، ومناشدة الدول الأعضاء والجهات المشاركة بموافاة المكتب التنفيذي بتقارير عن مدى انتظام الشركات في توريد البنود المرساة عليها في المواعيد المحددة وطبقاً للمواصفات المتفق عليها من خلال البرنامج المعد لذلك الغرض من خلال الربط الالكتروني مع تكليف المكتب التنفيذي بطرح مناقصات الشراء الموحد الخليجي للعام 2013م ومناقصة الكساوي والملبوسات الطبية للعام 2014م، واعتماد أسس البت والترسية والشروط العامة للمناقصات وأسس تفريغ العروض ولائحة تأهيل شركات اللوازم الطبية وآلية تقييم منتجاتها وآلية زيارة المصانع حسب الصيغة المرفقة بالقرار، وإعداد ندوة مشتركة بين المكتب التنفيذي والدول الأعضاء والشركات المشاركة في برنامج الشراء الموحد لإعداد لقاء شراكة على أن يعقد بوزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية، واستحداث مناقصتين إلى برنامج مناقصات الشراء الموحد لدول مجلس التعاون إحداهما للوازم العيون، والأخرى للوازم الأنف والأذن والحنجرة، وأن يتم طرح هاتين المناقصتين بصفة منفصلة (مرة كل عامين) ابتداءً من عام 2014م، وذلك بالتناوب

مع مناقصتي لوازم جراحة العظام والعمود الفقري، ولوازم التأهيل الطبي، وإلغاء تفعيل الفقرة رقم (7) من القرار رقم (7) للمؤتمر الثاني والسبعين بشأن تطبيق نسبة الدعم (10%) للشركات الباحثة والجنيسة في مناقصة لوازم المختبرات الطبية وخدمات نقل الدم نظراً لصعوبة تطبيقه، وتعزيز أواصر التعاون بين المكتب التنفيذي لبرنامج الشراء الموحد والشركة السعودية للشراء الموحد لتوحيد الجهود ولمزيد من الإنجازات، وأن يتم دعم قسم الشراء الموحد بالموارد البشرية والمكتبية، على قسم الشراء الموحد بالموارد البشرية والمكتبية، على أن يتم تأمين المبالغ المالية للمرحلة الحالية (حتى عام 2016م) من وفورات المكتب التنفيذي.

تقرير عن إنجازات برنامج الشراء الموحد

قدم معالي الوزراء الشكر للمدير العام للمكتب التنفيذي ومنسوبي قسم الشراء الموّحد على الجهود التي بذلت لتطوير هذا البرنامج بفعالية وكفاءة، وحثوا الدول الأعضاء على الاستمرار في المشاركة الإيجابية في هذا البرنامج الخليجي الهام، والاستفادة من التقنيات الحديثة لرسم سياسات وأنظمة متطورة للسير بهذا البرنامج إلى آفاق أوسع من النمو وضمان الجودة.

التسجيل الدوائي المركزي

طلب معالي الوزراء من الدول الأعضاء التهيئة الكاملة مع إدارات تقنية المعلومات لمعرفة متطلبات وميزانيات الأجهزة اللازمة ومواصفاتها لتطبيق برنامج الملف التقني الموحد eCTD، وإضافة التالي إلى لائحة تسجيل شركات الأدوية ومنتجاتها، وإعطاء الشركات الدوائية مهلة (90 يوما) للرد على ملاحظات اللجنة. وفي حالة طلب دراسة تكافؤ حيوي جديدة تكون المهلة الممنوحة (ستة أشهر) وفي حالة عدم قيام الشركات بالالتزام بهذه التوصية يتم عرض الموضوع على اللجنة لاتخاذ القرار اللازم، وأنه يجب على الشركات الدوائية الرد على تقارير الفريق الزائر لمصنعها خلال مدة أقصاها (90 يوما) من تاريخ ارسال التقرير من المكتب التنفيذي، وأن تقوم الشركات الدوائية بدفع الرسوم الخاصة لكل عبوة مستحضر على حدة، مع التأكيد على ضرورة





تضمينها ضمن الرسوم المدرجة على الموقع الإلكتروني للمكتب التنفيذي، وأن على جميع الشركات الدوائية عند التقدم للتسجيل المركزي لملف تسجيل المستحضرات Biologecal, Biosimilar &) الحيوية واللقاحات Vaccine) أن تقدم دراسة ثباتية حديثة (تم إجراؤها خلال خمس سنوات) على أن تشمل هذه الدراسة على ثلاث تشغيلات تكون جميعها إنتاجية، وتقديم دراسة ثباتية حديثة لإعادة تسجيل أو تمديد صلاحية مستحضرات صيدلانية، تحتوى على ثلاث تشغيلات اثنين منها إنتاجية (تم إجراؤها خلال السنوات الخمس الأخيرة)، وتقديم دراسة ثباتية حديثة تحتوي على تشغيلية إنتاجية على الأقل للمستحضر المسوق والمسجل في بلد المنشأ ومقدم حديثاً للتسجيل المركزي، والتأكيد على وجوب تقديم الشركة شهادة تسجيل للمستحضر سارية المفعول من بلد المنشأ قبل التقدم مركزياً لتسجيله أو إعادة تسجيله، وعدم استلام أي طلبات تغيير أو تمديد الصلاحية لأي مستحضر ما لم تكن شهادة التسجيل المركزي له سارية المفعول، وتقديم موافقة بلد المنشأ عند تقديم أي تغييرات في المستحضر

قبل تقديمه مركزياً، وأن يقوم المكتب التنفيذي بالتنسيق مع الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية بضرورة عقد ورشة عمل للصيادلة المقيّمين لدراسات الثباتية والتكافؤ الحيوي بالدول الأعضاء لمدة يومين بمقر الهيئة العامة للغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية وتكون التكلفة على حساب الجهة الموفدة.

#### تسعيرة الأدوية

أكد معالي الوزراء على قرار المجلس الأعلى، في دورته السابعة والعشرين 18-19 ذوالقعدة 1427هـ الموافق 10-9 ديسمبر 2006م الرياض – المملكة العربية السعودية، وقرار مجلس وزراء الصحة رقم (10) للمؤتمر الثالث والسبعين، والذي عقد بجنيف بتاريخ 1433/7/2هـ الثالث والسبعين، والذي عقد بجنيف هامش الربح للجملة والصيدليات بما لايزيد عن %45 وذلك لتحقيق تقارب الأسعار للمستحضرات المسوقة بين دول المجلس، والبدء بتطبيق توحيد تسعير الأدوية CIF مركزياً عام كمرحلة أولى وعلى الدول الأعضاء إعادة تسعير الأدوية كمرحلة أولى وعلى الدول الأعضاء إعادة تسعير الأدوية





الجنيسة حسب السعر المعطي للدواء المبتكر، والموافقة على آلية عمل اللجنة فيما يتعلق بالأدوية المبتكرة المقدمة للتسجيل المركزي، والأدوية المبتكرة التي يتم تقديم أول جنيس لها مركزيا، وتوحيد سعر التصدير للأدوية المبتكرة المسجلة مركزيا وطرفيا حسب المجموعات العلاجية، ويضاف إلى اللائحة التنفيذية للتسجيل الدوائي بند بضرورة تقديم شهادة أسعار جديدة مصدقة من السلطات الصحية عند إعادة تسجيل مستحضر دوائي.

اعتمد معالي الوزراء تعديل جزاءات تسجيل الحالات غير اللائقة في دول المجلس في لائحة الكشف الطبي للعمالة الوافدة للعمل بدول المجلس والمعدة من قبل اللجنة الخليجية المركزية لبرنامج العمالة الوافدة، وإن على الدول الأعضاء اتخاذ ما تراه مناسبا بخصوص إعادة فحص العمالة الوافدة بعد فترة إجازة طويلة، وإرسال التقارير ربع السنوية من دول المجلس للحالات

غير اللائقة التي تم إعادة الفحص الطبي لها للمكتب التنفيذي لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحق تلك المراكز المخالفة، وعقد اجتماع للجنة الفنية المركزية لتحديث لائحة الكشف الطبي للعمالة الوافدة للعمل بدول مجلس التعاون، ومشاركة أحد أعضاء الهيئة التنفيذية في زيارة تقويم مراكز فحص العمالة الوافدة، وعقد اجتماع للجنة الخليجية المركزية لبرنامج العمالة الوافدة لبحث موضوع إلغاء مكاتب الجامكا، وتعديل لائحة الكشف الطبي للعمالة الوافدة تزامنا مع بداية المرحلة الثانية لوضع تصور وآلية عمل للبرنامج في حال إغلاق مكاتب الجامكا.

مقترح دراسة بحثية خليجية في ثقافة سلامة المرضى بالمرافق والمؤسسات الصحية

وافق معالي الوزراء على تشكيل فريق عمل وطني من كل من عضو اللجنة الخليجية للجودة وسلامة المرضى ومدير عام أو مسؤول البحوث الصحية في وزارات الصحة وعقد اجتماع أولى لدراسة المقترح ووضع إطار

العمالة الوافدة



عام وتصور شمولى لهذه الأولوية البحثية وكذلك وضع الميزانية التقديرية وبنودها مدعما بوجهة نظر وزارات الصحة في دول المجلس في هذا الصدد، ووضع تصور خليجي موحد من قبل اللجنة الخليجية للجودة وسلامة المرضى في كيفية تناول هذه القضية البحثية الهامة ووضع بروتوكول عمل موحد، والبحث عن مصادر تمويلية من الدول الأعضاء (تضع كل دولة ميزانيتها حسب القدرات والإمكانيات المتاحة بها ) لدعم هذه الدراسة البحثية الخليجية الهامة لدى دول المجلس، وإمكانية مشاركة عدد من الجامعات والمعاهد الصحية الوطنية فيها، وتكليف مدير عام المكتب التنفيذي بالبحث عن مصادر لتمويل البحث في الجمهورية اليمنية، والاسترشاد بنتائج الدراسة البحثية لثقافة المرضى لسنة 2012م والاستبانة المستخدمة في وزارة الصحة في مملكة البحرين، والاستفادة من جوانبها التطبيقية في مشروع الدراسة البحثية المقترحة.

الطب البديل والتكميلي

أشاد معالى الوزراء بإصدار القرارات أرقام (7 - 8 -9 - 10) لسنة 2012م في مملكة البحرين بشأن «إصدار لائحة تنظيم العلاج بالطب التقليدي والبديل والتكميلي» من قبل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، وحث دول المجلس ببذل المزيد من الجهد والمتابعة نحو إصدار قانون/نظام مزاولة الطب البديل والتكميلي وتفعيل القرارات والتوصيات الصادرة في هذا الصدد، واعتماد نتائج متابعة تنفيذ الخطة الخليجية للطب البديل والتكميلي لعام (2012م) والتي توضح تقدماً متوسطاً في العديد من بنود وأهداف الخطة الخليجية المعتمدة ماعدا بنود الموارد البشرية - البحث العلمي - تعزيز الخدمات الوقائية.. وحث دول المجلس بدعم أعمال وفعاليات هذه الخطة للمضى قدماً في تحقيق أهدافها المرجوة، واعتماد جداول متابعة توصيات الهيئة التنفيذية «(6) / 73، (6) / 75» والتي توضح مدى التقدم المحرز على مستوى الدول الأعضاء والذي يمثل حوالي (60%) من المستوى المطلوب، كما دعا الوزراء ببذل المزيد من الدعم والتطوير

للإدارات المعنية في وزارات الصحة لترسيخ وتطبيق أعمال وفعاليات الخطة الخليجية التطويرية (2011 / 2015)، وتبادل أوراق العمل التالية المقدمة من المركز الوطني للطب البديل والتكميلي بين دول المجلس من قبيل تبادل المعلومات والتواصل العلمي لتجويد الخدمات الصحية، ومشروع تخطيط الاحتياج الحالي والمستقبلي من الموارد البشرية في مجال الطب البديل والتكميلي، وقائمة المراكز العالمية البارزة في تقديم الخدمات والتدريب والبحوث في مختلف مجالات الطب البديل والتكميلي، ومقترح المكتبة الإلكترونية وقواعد البيانات وقوائم الكتب والمجلات العلمية، وتبادل التقرير المتكامل عن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في وضع الإجراءات والنظم واللوائح والتشريعات التي تم اعتمادها لتنظيم ممارسة مزاولة مهن الطب البديل والتكميلي بين دول المجلس للاسترشاد بها، والموافقة على عقد المؤتمر الخليجي الثاني للطب البديل والتكميلي في إحدى دول المجلس في النصف الثاني من عام 2013م، ودعوة الدول الأعضاء بتبنى ورعاية هذا المؤتمر والمشاركة فيه، وإعادة صياغة ورقة العمل المقترحة من عضو اللجنة في مملكة البحرين حول «الطب الإدماجي في الخدمات الصحية بجميع مستوياتها»، وحسب المراجعة التحليلية المقدمة من المركز الوطنى للطب البديل والتكميلي في المملكة العربية السعودية، وإعادة كتابة وصياغة «الدليل التوعوي للطب البديل والتكميلي» بالتنسيق بين المركز الوطنى للطب البديل والتكميلي وعضو اللجنة في مملكة البحرين، كما قدم الوزراء الشكر للمركز الوطنى للطب البديل والتكميلي بالمملكة العربية السعودية على موافقته بطبع الكتيب التوعوي (باللغتين العربية والإنجليزية) «حقائق وحقوق في استخدام الطب البديل والتكميلي» من قبل دول المجلس والمكتب التنفيذي ووضع شعار الجهة الطابعة إلى جوار شعار المركز الوطني وذلك لزيادة الوعى المجتمعي بهذا التخصص الهام.

اعتماد مراكز خليجية متخصصة بالدول الأعضاء طلب معالى الوزراء من الدول الأعضاء تحديد وتسمية

أي من المراكز التي يمكن أن يعتمدها المكتب التنفيذي كمراكز متعاونة مرجعية، وأن يتم اعتماد هذه المراكز من قبل اللجان المختصة حسب دليل معايير وآليات اعتماد وتقييم المراكز المرجعية الخليجية (المتعاونة) الطبعة الثانية وكذلك المعايير الخاصة بكل مركز متخصص، وأن يتم دعوة لجنة فنية متخصصة لوضع الإطار العام والآليات الخاصة لإمكانية استفادة مواطني دول المجلس من هذه المراكز الطبية المتخصصة.

جعل شبه الجزيرة العربية خالية من الملاريا

قرر معالى الوزراء أن يبدأ الجزء الأول من المرحلة الثانية من شهر يوليو 2013م وينتهى في يونيو 2015م وأن يبدأ الجزء الثاني من المرحلة الثانية في يوليو 2015م وينتهى في شهر ديسمبر 2016م، وتشكيل لجنة فنية من أعضاء مجلس ادارة صندوق الملاريا عن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت ومنظمة الصحة العالمية ومنسق الاستراتيجية، وأن تقوم اللجنة الفنية أعلاه بتقييم الأداء في المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية من خلال إعداد أدوات التقييم ومراجعة التقارير والخطط المرفوعة من البرنامج والقيام بزيارات ميدانية للوقوف على الواقع الميداني وقياس مؤشرات الأداء المحققة خلال شهر يناير ولمدة أسبوع، وأن تقوم وزارة الصحة بالجمهورية اليمنية، بالتأكيد على أهمية مراعاة العامل الزمني لتنفيذ الخطة التنفيذية، وذلك من خلال مخاطبة أصحاب المعالى الوزراء الجهات المعنية لسرعة توفير المبالغ المالية المطلوبة لدعم استراتيجية جعل شبه الجزيرة العربية خالية من الملاريا وتحويلها إلى صندوق الملاريا بالمكتب التنفيذي، لضمان عدم التعثر في تنفيذ بنود الخطة التنفيذية والحفاظ على الإنجازات التي تحققت خلال المرحلة الأولى.

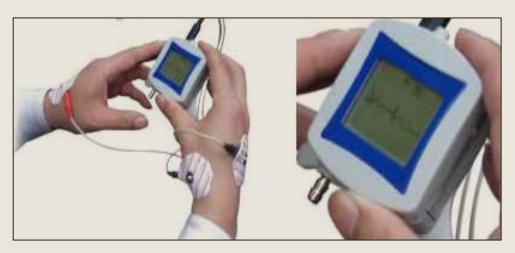
مكافحة التدخين

طلب معالي الوزراء من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية موافاة المكتب التنفيذي بتقرير عن تجربة وزارة المالية المصرية وغيرها من دول المنطقة بشأن سياسات ضرائب التبغ، وذلك لاستفادة دول مجلس التعاون من

هذه التجارب في هذا المجال، والعمل على ضرورة تفعيل مفهوم مقاضاة شركات التبغ في دول المجلس وذلك لبناء الكوادر الوطنية في هذا المجال والتصدي لشركات التبغ، والتشجيع على إقامة ورشة تدريبية على مقاضاة شركات التبغ بالتنسيق مع المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ودراسة وضع علاج الإقلاع عن التدخين تحت مظلة التأمين الصحى وكذلك وضع دليل خليجي علمي لعلاج الإقلاع عن التدخين، ويقوم المكتب التنفيذي بدراسة ذلك بالتنسيق والتعاون مع الدول الأعضاء، واستخدام نظام اقتفاء الأثر الالكتروني لمنتجات التبغ والاستفادة من تجربة وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لما له من أهمية في تتبع صناعة التبغ والسيطرة على الاستهلاك ومحاربة التهريب، وتفعيل الترصد لوباء التبغ بدول المجلس وكذلك ضرورة الانتهاء من تجهيز بيانات الوفيات الخاصة بكل دولة وتزويد المكتب الإقليمي بالإحصاءات لتمكين فريق منظمة الصحة العالمية من إعداد التقرير قبل نهاية العام الحالي 2012م، والسعى للتطبيق الجيد وزيادة الأماكن العامة الخالية من التدخين بنسبة 100% والتأكيد على كافة قرارات المجلس السابقة بمنع تداول السيجارة الألكترونية في دول المجلس، وأهمية أن تقوم هيئات التقييس بدول المجلس بعدم الموافقة على أي إجراء يخص لائحة واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية إلا بعد استشارة وزارة الصحة، وأهمية التنسيق المستمر بين كافة الأطراف المهتمة بمكافحة التبغ وتطبيق اللائحة (وزارة الصحة - وزارة التجارة - الجمارك - هيئة التقييس والمواصفات)، ومراقبة التطبيق العملي للائحة في الشهور الستة القادمة وتسجيل أى ملاحظات إجمالية أو مقترحات بناءة وما يستجد خلال هذه المرحلة من التطبيق ورفعها إلى هيئة التقييس عن طريق المكتب التنفيذي لتحديث اللائحة على ضوء هذه الملاحظات، مع وضع هدف الوصول إلى مرحلة استخدام العبوات الخالية من أي إعلانات (مثلما حدث في استراليا ونيوزيلندا) في الحسبان لتضييق الخناق على شركات التبغ، وتجميع الملاحظات وإرسالها للمكتب







التنفيذي، وأن يكون عضو اللجنة الخليجية لمكافحة التبغ بمملكة البحرين هو المنسق الخليجي في موضوع اللائحة الموحدة، وأن يطبق على السوق الحرة ما يطبق على السوق المحلي فيما يتعلق بتنفيذ قوانين مكافحة التدخين والمواصفات الخليجية الموحدة وذلك تنفيذا للمادة (87) من قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون والتي تنص على: «تعد إدارة المناطق والأسواق الحرة مسؤولة عن جميع المخالفات التي يرتكبها موظفوها وعن تسرب البضائع منها بصورة غير مشروعة وتبقى نافذة فيها جميع الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالأمن والصحة العامة وبقمع التهريب والغش»، على أن يتم تحديد الحد الزمني وبقمع به للتطبيق.

سوء استخدام المنشطات في صالات التدريب

أكد معالي الوزراء على الاسترشاد بالضوابط التي صدرت من قبل الهيئة العامة للغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية على أن يكون استيراد وفسح الأدوية المسجلة وغير المسجلة من أدوية GROWTH HORMONE - المرفق قائمة بها - برخصة استيراد أدوية خاضعة للرقابة تصدر من قبل إدارة الرقابة الدوائية في الدولة، وأن تصرف بوصفة طبية خاصة من قبل استشاري أمراض باطنية أو استشاري ذكورة، وأن يتم رفع تقرير ربع سنوي عن الكميات المفسوحة منها والمستهلكة والجهات المستفيدة والتفتيش على الجهات التي تستورد هذه الأدوية والتأكد

من الكميات المفسوحة والمستهلكة لدى الجهات المستفيدة، وتنظيم حملات توعوية إعلامية للتحذير من الآثار الضارة لهذه المنشطات، والطلب من الأمانة العامة موافاة المكتب التنفيذي بالقرارات والتشريعات الصادرة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون والدول الأعضاء في هذا الشأن.

التعليم الطبى المستمر والتدريب التخصصي

وافق معالي الوزراء على أن تكون اللائحة الخليجية للتطوير المهني المستمر للممارسين الصحيين في دول مجلس التعاون استرشادية لمدة سنتين، ثم يتم النظر فيها كلائحة خليجية موحدة إلزامية بعد ذلك، The Unified كلائحة خليجية موحدة إلزامية بعد ذلك، Continuing Professional Development (CPD) Regulations for Healthcare (CPD) Professionals in the GCC والطلب من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة رفع اللائحة الخليجية الموحدة للتطوير المهني المستمر للممارسين الصحيين الموتدة ليتعاون للأمانة العامة لمجلس التعاون للأمانة العامة لمجلس التعاون للول الخليج العربية لعرضها على مقام المجلس الأعلى الموقر في دورته القادمة لاعتمادها.

طلب تطوير وتحديث مختبرات الصحة العامة في الجمهورية اليمنية

وافق معالي الوزراء على تقديم الدعم الفني المتعلق بالتدريب حسب بنود الخطة المقدمة من وزارة الصحة العامة والسكان بالجمهورية اليمنية، ومخاطبة معالى

## اُخبار المسيرة 🦀

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعرض هذا المشروع الحيوي على لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالأمانة العامة لمجلس التعاون للنظر في امكانية تمويل هذا المشروع من المساعدات التي تقدمها دول المجلس إلى الجمهورية اليمنية.

المشاريع الاستثمارية المطلوبة للمركز الوطنى لعلاج الأورام في الجمهورية اليمنية

وافق معالى الوزراء على تقديم الدعم الفني المتعلق بالتدريب حسب بنود الخطة المقدمة من وزارة الصحة العامة والسكان بالجمهورية اليمنية، ومخاطبة معالى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعرض هذا المشروع الحيوي على لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالأمانة العامة لمجلس التعاون للنظر في امكانية تمويل هذا المشروع من المساعدات التي تقدمها دول المجلس إلى الجمهورية اليمنية.

وفي ختام المؤتمر رفع أصحاب المعالى وزراء الصحة بدول مجلس التعاون برقيات شكر وتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك مملكة البحرين، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولى العهد نائب القائد العام لقوة دفاع مملكة البحرين حفظهم الله على استضافة مملكة البحرين لهذا المؤتمر والجهود والتسهيلات التي قدمت له مما كان لها أكبر الأثر في نجاح أعماله، كما رفعوا برقية شكر إلى صاحب المعالي الأستاذ/ صادق بن عبد الكريم الشهابي وزير الصحة بمملكة البحرين على ما لقيه رؤساء وأعضاء الوفود المشاركين في المؤتمر من ترحاب وكرم الضيافة وكافة التسهيلات التي أسهمت في إنجاح مهامهم وتيسير أعمالهم.

العاملين في وسائل الإعلام الصحى وتوفير قاعدة علمية

الدكتور توفيق بن أحمد خوجه، المدير العام للمكتب

التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون،

أكد في كلمته على أن هذا التكريم يعكس مدى اهتمام

دول مجلس التعاون ببرامج التوعية الصحية وتأكيد

الدور الفاعل الذي يلعبه الإعلام في دعم مقوماتها كأحد

العناصر الأساسية للرعاية الصحية. وأضاف خوجه إن هذا

التكريم هو دليل صادق على ما تلقاه الخدمات الصحية

كما ألقت وكيل وزارة الصحة، الدكتورة عائشة مبارك

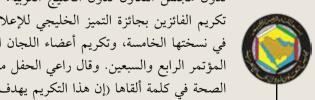
بدول مجلس التعاون من أولوية واهتمام.

من المواد الإعلامية الصحية.

### تكريم الغائزين بجائزة التميز الخليجي للإعلام الصحي

تحت رعاية معالى وزير الصحة بمملكة البحرين الأستاذ صادق الشهابي، وعلى هامش مؤتمر وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أقيم حفل تكريم الفائزين بجائزة التميز الخليجي للإعلام الصحي في نسختها الخامسة، وتكريم أعضاء اللجان العاملة في المؤتمر الرابع والسبعين. وقال راعي الحفل معالى وزير الصحة في كلمة ألقاها (إن هذا التكريم يهدف إلى إبراز الجهود الرائدة والمبادرات الفاعلة سواء لدى الأفراد أو المؤسسات العاملة في مجال التوعية الصحية، وذلك من أجل تعزيز صحة المواطن الخليجي والإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطط الصحية على مستوى دول المجلس).

وأضاف الشهابي إن هذه الجائزة تسهم في تشجيع الكوادر الخليجية على الإبداع والإتقان في المجال الإعلامي الصحى وتقدير المواهب والكفاءات المتميزة في المجال الإعلامي الصحي وإذكاء روح المنافسة بين





بو عنق، كلمة أشارت فيها إلى أن التطور السريع الذي تمر به الخدمات الصحية بدول مجلس التعاون، وتأثيرات العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، وتقدم العمر، والتقدم المضطرد في وسائل وتقنيات الاتصال

والإعلام الذي يشهده العالم مع دخول الألفية الثالثة،



وأنماط الحياة الغربية التي بدأت في الانتشار بين فئات المجتمع المختلفة، كل ذلك يستلزم من وزارات الصحة الخليجية التركيز على الخدمات الوقائية وبرامج تعزيز الصحة من خلال تطوير برامج ووسائل التوعية الصحية لديها. وقالت بوعنق (قد حان الوقت لإعطاء وسائل وبرامج التوعية الصحية الاهتمام اللازم حتى تقوم بدورها في الوقاية الصحية لترويج السلوكيات السليمة المتعلقة بأنماط الحياة، للحد من انتشار الأمراض المزمنة غير المعدية والحوادث في الدول الخليجية من ناحية، ومن المصروفات الصحية من ناحية أخرى والبحث عن مصادر تمويل مستديمة).

الدكتور فهد الطياش رئيس مجلس إدارة شركة الدار المحلية للإعلام والعلاقات العامة قال في كلمته (إن الإعلام شريك في نجاح الصحة وبناء سمعة المنظومة الصحية أو تدميرها فمن هنا أدعو إلى إعادة الوهج لهذه الجائزة لتصبح ضمن جدول وزراء الصحة ليلتقوا بالمبدعين من دولهم ويتعرفوا على الإبداع الخليجي في الإعلام الصحي من بقية الدول). واشتمل الحفل على آيات من الذكر الحكيم وقصيدة شعرية، ثم تكريم الفائزين بجائزة التميز الخليجي للإعلام الصحي وتكريم أعضاء اللجان المنظمة للمؤتمر الرابع والسبعين لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون.

### رئيس الوزراء بمملكة البحرين يشيد بما حققته دول المجلس في مجال الخدمات الصحية



أشاد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر بما حققته دول مجلس التعاون من طفرة في مجال الخدمات الصحية جعلت مواطنيها ينعمون بخدمات وتسهيلات لا تتوافر حتى في بعض الدول المتقدمة، وقال سموه «دولنا بخير بفضل قياداتها وتوجهاتهم لخدمة شعوبهم، وإنه لا يمكن مقارنة دول وشعوب مجلس التعاون بالدول الأخرى في معدلات الرفاهية والعيش الكريم»، وأكد سموه أن دول المجلس مستهدفة وان التهديدات والتحديات لا تقتصر على دولة بعينها لذا يبقى الاتحاد الخليجي مطلبا ينبغي أن يتحقق لأن قوتنا في وحدتنا، وقال «إن التحديات الأمنية التي تواجهها دول المجلس تتطلب منا جميعا أن نتخذ الحيطة والحذر وتوحيد لا الخطى التى تدعم الأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون».

ستبقى مضيئة على صعيد مسيرة مجلس التعاون، ومنها دعوته للانتقال إلى الاتحاد الخليجي حيث مافتئ عن تقديم المبادرة تلو المبادرة لنصرة قضايا الأمة العربية والإسلامية. ودعا صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء لدى استقباله أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقصر سموه في الرفاع، إلى زيادة الاستثمارات في المجال الصحي بين

ونوه صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء لدى لقاء سموه بوزراء الصحة بدول مجلس التعاون ، بأن توحيد السياسات والإجراءات الصحية على مستوى دول مجلس التعاون يعزز التعاون ويعد أحد الجسور التي نصل من خلالها إلى التكامل الخليجي، مشيدا سموه بالمواقف الناصعة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية التي

دول المجلس وتوسيع سياسة الشراء الموحد للأدوية ذات الجودة العالية ، كما حث سموه على أن يتم الاتفاق على مستوى دول المجلس مع المراكز الطبية والبحثية المتقدمة في العالم في مجال الأمراض المستعصية وغيرها، وأن تتبلور فكرة مركز خليجي متقدم للأمراض السرطانية.

وقال سموه: إن ما تشهده المنطقة من توسع كمي كبير على مستوى الخدمات الصحية هو مؤشر على التطور الملحوظ في توفير الخدمات الصحية عالية المستوى عبر العديد من المراكز المتخصصة، وبناء وتطوير منشآت صحية وفق أحدث أساليب التكنولوجيا الحديثة".

ورحب سموه بالمشاركين في المؤتمر الرابع والسبعين لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون، مؤكدا أن مملكة البحرين تسعد دائما باحتضان فعاليات العمل الخليجي المشترك التي تشكل منطلقا نحو استكمال مسيرة التعاون وصولا إلى مستويات أرقى من التنسيق والتكامل. ودعا سموه إلى الحفاظ على ما تحقق وأنجز من مكتسبات كبيرة حققتها دول المنطقة، وأشاد سموه بقرار مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون إشهار توحيد تسعيرة الأدوية المستوردة لدول التعاون بعملة واحدة، مؤكدا سموه أن القرار يصب في صالح المواطن الخليجي من خلال حصوله على دواء آمن وفعال وبجودة عالية وبأسعار مناسبة. وأكد سموه أن مملكة البحرين وشقيقاتها من دول مجلس التعاون حريصة على ضمان سلامة الأدوية لارتباطها الوثيق بصحة وسلامة المواطن والمقيم، ولا

مجال للتهاون أو التراخي في تطبيق المعايير والاشتراطات الخاصة باستيراد وتداول الأدوية.

وأعرب سموه عن تقديره للجهود التي يقوم بها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون في وضع ومتابعة الخطط والبرامج الصحية التي تهدف إلى توفير البيئة الصحية التي تلامس طموحات الإنسان الخليجي.

من جانبهم، أشاد وزراء الصحة بدول مجلس التعاون بتوجيهات سموه بإنشاء مركز علاجي ووقائي متقدم لمرضى السرطان والأمراض المزمنة تشارك في إنشائه دول المجلس، وعبروا عن تأييدهم لهذه المبادرة وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقها ، كما قدروا عاليا توجيهات سموه فيما يتعلق بالشراء الموحد ، وأشاد الوزراء بالتوجيهات السديدة لسموه للارتقاء بمجال التعاون الصحي بين دول المجلس وأثنوا على ما قدمته مملكة البحرين من تسهيلات وأجواء لإنجاح اجتماعهم.

ونوه أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون بالجهود التي يقوم بها صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء من أجل تعزيز العمل الخليجي المشتدك.

وأعربوا عن سعادتهم باحتضان مملكة البحرين لأعمال المؤتمر الرابع والسبعين لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، مشيدين بالتسهيلات التي قدمتها المملكة من أجل إنجاح المؤتمر والخروج بقرارات تحقق نقلة نوعية على صعيد التعاون في المجال الصحي.

### الاجتماع الثلاثون لوزراء البيئة بدول مجلس التعاون يعقد في مدينة جدة

عقد برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للبيئة بمملكة البحرين، في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، الاجتماع الثلاثون للوزراء المسئولين عن شؤون البيئة بدول مجلس التعاون، وبمشاركة معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .



وقد ألقى الأمين العام لمجلس التعاون كلمة في افتتاح الاجتماع أكد فيها اهتمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس - حفظهم الله ورعاهم - بتعزيز التكامل الخليجي في مختلف المجالات، والنابع من حرصهم على أن تبذل دول المجلس وبشكل مستمر جهودا حثيثة للعناية بالبيئة ووضعها في مقدمة الأولويات الرئيسية، وضمن الأهداف الاستراتيجية لدول المجلس، من أجل توفير البيئة الملائمة للإنسان الخليجي في الحاضر والمستقبل.

وأشاد الدكتور عبد اللطيف الزياني بجهود أصحاب السمو والمعالي وزراء البيئة في دول المجلس ومردوداتها الإيجابية الملموسة، حيث أصبح الحفاظ على البيئة ضمن الأولويات الأساسية في استراتيجيات التنمية المستدامة، وأصبحت دول المجلس ملتقى مفضلا لعقد المؤتمرات الدولية والإقليمية المختصة بالقضايا البيئية.

وأضاف الدكتور عبداللطيف الزياني إن دول مجلس التعاون، تمكنت من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأممية التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة خلال قمة الألفية عام 2000م، والتزمت دول العالم جميعا بتحقيقها عام 2015م، وأصبحت دول المجلس بهذا الإنجاز نموذجا إقليميا ودوليا في هذا المجال، وتأتي حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة ضمن الأهداف الثمانية للألفية الأممية، والتي أولتها دول المجلس عناية واهتماما كبيرين انعكس في ما تحقق من جهود وإنجازات متنوعة.

وقال إن المجلس الوزاري لمجلس التعاون أقر المضي قدما في إنشاء مركز خليجي للرصد البيئي، يكون مقره في الإمارات العربية المتحدة، ويتولى إجراء الفحوصات اللازمة لقياس نسب الإشعاعات النووية في منطقة الخليج ورصد التلوث فيها. وبذلك سوف تكتمل بإذن الله منظومة رصد الأخطار البيئية ومواجهتها مع بدء تشغيل مركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ الذي سيكون مقره في دولة الكويت، والذي سيباشر نشاطه في القريب العاجل.

ودعا الأمين العام لمجلس التعاون إلى النظر في سرعة إعداد سجل للمخاطر البيئية في دول المجلس بحيث يتم فيه تحديد أنواع المخاطر واحتمال حدوثها ومدى تأثيراتها

على البيئة والإنسان والاقتصاد الخليجي، وتسمية الجهات المسؤولة مباشرة عن مكافحة تلك الأخطار والجهات الداعمة لها، ووضع خطط شاملة لكيفية التعامل معها ومواجهتها وإنشاء قاعدة بيانات تسهل عمل مركز دول مجلس التعاون للطوارئ.

وأكد الدكتور عبداللطيف الزياني إن دول مجلس التعاون تواجه تحديات عديدة، وعلى كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا، ولابد من التأكيد بأن دول المجلس تعتبر تلك التحديات فرصا ثمينة للتطور والتقدم والنمو وإثبات قدرتها على مواجهة الصعاب والأزمات والتعافى منها بأقل الخسائر.

وأشار إلى أن من بين تلك التحديات البيئية التي ينبغي على دول المجلس أن تواجهها بعمل مشترك جاد هو بدء تشغيل (مفاعل بوشهر النووي) الذي تردد في وسائل الإعلام مؤخرا أنه تم وقف تشغيله لفترة محدودة بعد أن حدث خلل فني في هذا المفاعل الذي أصبح يمثل مصدر تهديد خطير للبيئة في منطقة الخليج، مما يضع على دول المنطقة عموما مسؤولية مشتركة لاتخاذ الاحتياطات والإجراءات الضرورية لتحاشي الأخطار التي قد يسببها تشغيل هذا المفاعل تجاه البيئة في المنطقة.

وأضاف إن البيان الختامي للقمة الخليجية، التي عقدت في مملكة البحرين في شهر ديسمبر الماضي، قد أكد على خطورة مفاعل بوشهر النووي، ودعا البيان جمهورية إيران الإسلامية إلى الشفافية التامة حيال هذا الموضوع، والانضمام الفوري إلى اتفاقيه السلامة النووية وتطبيق أعلى معايير السلامة في منشآتها النووية.

وقال الدكتور عبداللطيف الزياني إن مقتضيات المرحلة تتطلب منا اليوم أن نعزز التنسيق والتعاون بين أجهزة البيئة والأجهزة الأخرى ذات العلاقة في دول المجلس، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لوضع الحلول والخطط والبرامج الملائمة، وتطوير المؤسسات والتشريعات والسياسات لحماية البيئة، وتعزيز دور الهيئات الحكومية والأهلية، ودعم التوعية والإعلام البيئي، وإجراء الدراسات والبحوث المتخصصة لمواجهة المخاطر البيئية.



### وكلاء وزارات المالية والاقتصاد بدول المجلس يعقدون اجتماعهم الإضافى الأول بالرياض

عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون، الاجتماع لدول مجلس التعاون. (التاسع والثلاثون) الإضافي الأول لوكلاء وزارات المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الموضوعات المحالة إلى هيئة الاتحاد الجمركي. وتناول الاجتماع عدداً من الموضوعات، تتضمن متابعة توصيات اجتماعات لجنة التعاون المالي والاقتصادي على مقترح تكثيف اجتماعات لجنة الوكلاء والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد)، واستعرض لحسم القضايا المعلقة، وتقييم أعمال اللجان الفنية العاملة الأعمال والموضوعات التي أنجزتها لجنة الاتحاد في إطار لجنة التعاون المالي والاقتصادي، ورفع تقارير الجمركي، وبحث موضوع توحيد الحوافز والمزايا للقطاع بذلك إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعاتها الخاص، ودراسة واقع التكامل والاندماج الاقتصادي القادمة .

كما تناول الاجتماع مقترحات دولة الكويت حول

وعقد هذا الاجتماع بناءً على موافقة لجنة التعاون المالي









### الزياني يرعى الحفل الختامي للحملة الخليجية الأولى لصناعة رواد الاختراع



رعى معالى الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، رواد الاختراع (مخترعو الخليج 2012) الذي نظمته الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة بدول في تطلعات الجهات المختصة بدول المجلس. المجلس، بالتعاون مع مجلس الغرف السعودية، وذلك في مبنى مجلس الغرف السعودية.

> شكره وتقديره للقائمين على هذه الحملة الرائدة الاختراع. والداعمين لها من مؤسسات وشركات ورجال

وقال إن تشجيع المبدعين والمخترعين من أبناء الجهات الراعية والداعمة لهذه الحملة.

دول مجلس التعاون يأتي ضمن الأهداف الرئيسية للأمانة العامة، مشيراً إلَّى أن تطور وتقدم دول الحفل الختامي للحملة الخليجية الأولى لصناعة المجلس في هذا المجال سوف يقودها بالتالي إلى انتهاج اقتصاد المعرفة الذي أصبح يمثل هدفأ رئيسيا

وهنأ الدكتور عبد اللطيف الزياني الفائزين بجوائز المخترع الخليجي، مؤكداً بأن هذا الفوز يمثل دافعاً وقد ألقى الأمين العام كلمة عبر فيها عن مهماً لمزيد من الإبداع والتميز والمنافسة في مجال

وفى نهاية الحفل قام الأمين العام بتوزيع الجوائز على الفائزين من أبناء دول المجلس وتكريم



### افتتاج مبنى مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون

بمشاركة معالى الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، افتتح سعادة الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني وزير الدولة للشئون الداخلية بدولة قطر، مبنى مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون والذي يتخذ من الدوحة مقرا له، وذلك بحضور مسيرة التعاون الأمنى وتوفير البيئة الآمنة المطمئنة سعادة هزاع الهاجري الأمين العام المساعد للشؤون تحقيقا لتطلعات قادة وشعوب دول المجلس. الأمنية وضباط الارتباط بدول مجلس التعاون.

> وقد أدلى معالى الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني بتصريحات صحفية بمناسبة الافتتاح أعرب فيها عن بالغ اعتزازه وتقديره للمشاركة في افتتاح مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تستضيفه دولة قطر، كما تقدم بخالص الشكر والامتنان لحضرة صاحب السمو أمير هذا المركز الريادي في مدينة الدوحة العامرة ، إيمانا من دولة قطر بتعزيز مسيرة التعاون الخليجي المشترك في كافة المجالات تحقيقا لتطلعات قادة وشعوب دول

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون أن افتتاح مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون يمثل خطوة مهمة تعزز الترابط والتكامل بين

دول المجلس، ويعكس ما وصل إليه التعاون الأمنى المشترك بين دول مجلس التعاون من مستوى متطور ومتقدم بفضل الله سبحانه ثم بفضل الجهود الحثيثة والمساعي الخيرة التي يبذلها أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون، من أجل دعم

من جانبه أكد العقيد صقر راشد المريخي، مدير مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات بمجلس التعاون، على أن المركز يعتبر ثمرة جهود دول المجلس لدعم وتعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات والذي تم إنشاؤه عام 2007 واعتمد نظامه الأساسي في عام 2009 ودخل حيز التنفيذ في 23 إبريل 2010 . وأضاف إن منتسبى المركز سعوا جاهدين لتحقيق دولة قطر والحكومة القطرية الرشيدة على استضافة أهداف ومهام المركز المنصوص عليها في نظامه الأساسى، ومنها التنسيق بين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيماوية، وتعزيز العمل الجنائي لمكافحة المخدرات بين الدول الأعضاء والارتقاء به في مجالات مبنية على التعاون والتنسيق والتكامل وذلك بهدف الاستفادة من المعلومات بالشكل الأمثل.



### الأمين العام يشارك في أعمال القمة الحكومية الأولى في دبي

شارك معالى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الحكومية المقدمة للجمهور، كما تعد هذه القمة الخليج العربية، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الأولى من نوعها على مستوى المنطقة العربية . الزياني، في أعمال القمة الحكومية الأولى، والتي

وقد افتتح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل نظمتها وزارة شؤون مجلس الوزراء بالإمارات العربية مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، المتحدة في دبي، بهدف تحقيق الريادة في الخدمات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أعمال القمة وأشار



في كلمة له إلى أن القمة تجمع العديد من الخبراء تجاربهم وخبراتهم المميزة على مدى ثلاثين جلسة المحليين والعرب والعالميين من أكثر من ثلاثين دولة حوارية وورشة عمل، ودعا سموه الشباب إلى الاستفادة ويشارك فيها نحو 2500 مشارك من دولة الإمارات ومن من هذه القمة وإثراء خبراتهم ومعارفهم بما تتضمنه الدول الشقيقة إلى جانب 150 خبيرا دوليا سيعرضون أعمال القمة من محاضرات ومناقشات.

### مركز تدريب الملكية الفكرية بمجلس التعاون ينظم برنامجا تدريبيا متخصصا فى إدارة المعاهدات والاتفاقيات



ينظم مركز تدريب الملكية الفكرية بمجلس التعاون يحق لهم الانتفاع بالنظام، إجراءات الفحص ورفض الدولية الخاصة بمجالات الملكية الفكرية»

> والتي تربو على أكثر من 24 معاهدة واتفاقية تشرف المترتبة على التسجيل ومزاياه. عليها وتديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بدول المجلس.

> > للعلامة التجارية، والجهات والأشخاص اللذين بين الدول.

برنامجاً تدريبياً يعد الأول من نوعه على مستوى منح الحماية ، آثار التسجيل الدولي، الاستثناء عن دول المجلس حول « إدارة المعاهدات والاتفاقيات التسجيل الوطني للعلامة التجارية بالتسجيل الإقليمي أو الدولي، مدة التسجيل الدولي وتجديده، الآثار

ويأتى تنظيم هذه النوعية من البرامج التدريبية والتي تتخذ من جنيف مقراً لها. ويأتي ذلك في والمتخصصة استجابة لازدياد حاجة دول المجلس إطار توجيهات معالى الأمين العام لمجلس التعاون لمواكبة التطورات العالمية بمجالات الملكية الفكرية بالاهتمام بالتدريب النوعى المتخصص للعاملين المتعددة والمتنوعة، وكنتيجة حتمية للنمو والازدهار بجهاز الأمانة العامة ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية الاقتصادي التي تعيشه دول المجلس وتوسع مجال علاقتها التجارية مع دول العالم، والذي يتطلب معها ويهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين ومتخذى الانضمام للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية القرار والمعنيين بالأمر بمتطلبات الطلب الدولي التي تنظم شئون التجارة العالمية والتجارة البينية فيما



### الأمين العام يسلم القائم بالأعمال في السفارة اللبنانية بالرياضُ مذكرةُ احتجاج على تُصريحاتُ النَّائبِ عونُ عن مملكة البحرين



اجتمع معالى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون، بمكتبه بمقر الأمانة العامة في الرياض، مع سعادة ضيقة، وطموحات شخصية ولا تصب في مصلحة القائم بأعمال سفارة الجمهورية اللبنانية في لبنان والأمة العربية. المملكة العربية السعودية السيد منير عانوتي. بالأعمال اللبناني مذكرة احتجاج رسمية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعبر فيها عن استنكارها الشديد للتصريحات اللامسؤولة التي أدلى بها النائب ميشيل عون رئيس تكتل التغيير والإصلاح في مجلس النواب اللبناني لقناة (العالم) في 12 فبراير 2013م، والتي تحدث فيها عن مملكة البحرين، وأوضاعها الداخلية، بشكل مضلل ومسئ يعكس رؤى، ومصالح وارتباطات باتت المعاش في مملكة البحرين. كما أنها تتعارض مع دفع مسيرة الاصلاح والتقدم والنماء.

الروابط والعلاقات الأخوية والتاريخية التي تربط لبنان بدول مجلس التعاون، وتعبر عن مصالح

وأكدت المذكرة على دعم دول المجلس وتأييدها وقام الأمين العام خلال الاجتماع بتسليم القائم للمشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وإشادتها بتوجيهه الكريم باستكمال حوار التوافق الوطني في محوره السياسي، خصوصا وإن الحوار هو السبيل الأمثل للتوافق على رؤية مشتركة تضع مصلحة البحرين ومواطنيها فوق كل اعتبار، معربين عن أملهم في أن يفضى الحوار المرتقب إلى التوافق المأمول، ومؤكدين وقوف دول المجلس إلى جانب مملكة البحرين ومساندتها في كل الخطوات معروفة للجميع، ولا علاقة لها بالحقيقة أو بالواقع والمبادرات التي تتخذها قيادتها الحكيمة من أجل

### الزياني يبحث مع وزير التربية والتعليم بمملكة البحرين سبل تطوير التعليم الخليجي



اجتمع الدكتور ماجد بن على النعيمي، وزير التربية الخليج العربية في مجالي التعليم والتعليم العالى، بالشكل والتعليم بمملكة البحرين رئيس المؤتمر العام للدورة 22 لوزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، مع الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تم خلال الاجتماع بحث تفعيل مسيرة مجلس التعاون لدول

الذي ينسجم مع توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس والتي تؤكد أولوية تطوير التعليم والارتقاء بمخر جاته.

حضر المقابلة الدكتور رياض حمزة الأمين العام لمجلس التعليم العالي بمملكة البحرين.

### .... ويجتمع بسفير المملكة المتحدة لدى اليمن في الرياض

اجتمع معالى الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمكتبه بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض مع سعادة نيكولاس هويتن سفير المملكة المتحدة لدى الجمهورية اليمنية .

تم خلال الاجتماع بحث الجهود التي يقوم بها مجلس

التعاون وسفراء الدول الداعمة للمبادرة الخليجية، ومجلس الأمن الدولي ، لتعزيز الأمن والاستقرار في اليمن ، ودعم مساعى القيادة اليمنية في استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية، بما فيها التحضيرات والاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر الحوار الوطني .

كما تم بحث الترتيبات الجارية لعقد مؤتمر أصدقاء اليمن المقرر عقده في لندن خلال شهر مارس المقبل، إضافة إلى القضايا السياسية الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

### .... ويجتمع مع السفير الفرنسي لدى المملكة

اجتمع معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمكتبه بمقر الأمانة العامة مع سعادة السفير برتران بزانسنو سفير الجمهورية الفرنسية لدى المملكة العربية السعودية .

جرى خلال الاجتماع بحث علاقات التعاون القائمة بين مجلس التعاون وفرنسا في مختلف المجالات، كما تم 🖥 استعراض القضايا الاقليمية والدولية الراهنة، إضافة إلى القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك.

## أخبار مجلس التعاون

### بمناسبة الأسبوع البيئى السادس

الهاشم: دول المجلس اهتمت بقضية البيئة منذ السنوات الأولى لنشوء مجلس التعاون



احتفلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالأسبوع البيئي السادس لدول مجلس التعاون. وبهذه المناسبة قال سعادة الدكتور/ عبدالله بن عقله الهاشم، الأمين العام المساعد لشؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بأن دول مجلس التعاون اهتمت بقضية البيئة منذ السنوات الأولى لنشوء مجلس التعاون، وتمثل ذلك في اعتماد السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة التي أقرت في الدورة السادسة للمجلس الأعلى (مسقط: عام 1985م). وتنفيذاً للبند العاشر من هذ السياسات والمبادئ العامة، والذي ينص على: «العمل من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية وغيرها على رفع مستوى الوعى المجتمعي بقضايا البيئة وضرورة حمايتها وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية لتقديرها والمحافظة عليها»، كما قرر الوزراء المسؤولون عن شؤون البيئة في اجتماعهم السابع (دولة الكويت: سبتمبر/2003م) أن تقوم الدول الأعضاء بإقامة أسبوع للتوعية البيئية خلال شهر فبراير من كل عام.

وأوضح الدكتور الهاشم: ونظرا لتزايد اهتمام الدول الأعضاء بقضايا البيئة فقد شكلت الدول لجنة التوعية

والإعلام البيئي بدول مجلس التعاون، التي وضعت البرامج والخطوات التنفيذية للأسبوع البيئي. كما قرر الوزراء المسؤولون عن شؤون البيئة أن يكون لكل أسبوع بيئي شعار يتوافق مع الأولويات القصوى للمبادرة الخليجية الخضراء للبيئة والتنمية المستدامة.

وأفاد الهاشم بأن الأسبوع البيئي السادس لدول المجلس يقام تحت شعار (المواد الكيميائية: إدارة وتخطيط) ويهدف إلى توعية شرائح المجتمع بأهمية التعامل السليم مع المواد الكيميائية والتخلص الآمن منها، وكذلك توعية المؤسسات الصناعية بأهمية الأخذ بالمعايير والمقاييس البيئية لإدارة المواد الكيميائية.

وبين بأن اختيار شعار (المواد الكيميائية: إدارة وتخطيط) لهذا العام له مكانة من الأهمية، حيث أنعم الله على هذه المنطقة بمسيرة تنموية شاملة ذات معدلات سريعة تناولت كل أوجه الحياة، صاحبها استغلال كبير للموارد الطبيعية وضغوط بيئية شديدة ذات تأثير اجتماعي واقتصادي وصحي أدت إلى ظهور بعض الآثار السلبية. وتلعب المواد الكيميائية دوراً كبيراً في حياة الأفراد

وتلعب المواد الخيميائية دورا كبيرا في حياة الافراد والشعوب، وتوسع استخدام هذه المواد في شتى



## أخبار مجلس التعاون 🂰



مجالات الحياة. واستخدام هذه المواد سلاح ذو حدين فإذا أحسن استخدامها كانت تعبر عن الوجه المضيء والمفيد للبشرية، أما إذا أسئ استخدامها فإنها تفصح عن الوجه السلبي الذي قد يسبب دمار البشرية ويهدر حياة الأفراد.

وأشار الهاشم بأن البيئة تعتبر الحاضنة الطبيعية التي يحيا فيها الإنسان فأي تأثير سلبي عليها ينعكس على حياته مباشرة ويهددها. ويشهد العالم اليوم الكثير من التحديات البيئية التي تعود أسبابها إلى تغييرات بيئية أغلبها هي من صنع الإنسان أو جراء استهلاكه الجائر لمواردها. وتفاقم مشكلات البيئة وتدهور أوضاعها يعود بالأساس إلى عدم الأخذ بالاعتبارات البيئية لمشاريع التنمية المتسارعة، والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية باستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة التي لا يتلاءم معظمها مع الظروف البيئية والاعتبارات المحلية.

وشهدت دول مجلس التعاون خلال العقود الأربعة

الماضية تنمية متسارعة في مختلف النواحي الاجتماعية والعمرانية والصناعية والزراعية، ونشأ عن ذلك بعض السلبيات التي أثرت على سلامة البيئة وكفاءة مواردها، وصاحب ذلك تلوث الهواء نتيجة للعديد من العوامل الطبيعية والبشرية. وبلا شك فإن نتائج التأثيرات والتداعيات السلبية على البيئة تطال الجميع، ويتعين معها العمل بشكل جماعي ومكثف للمحافظة عليها سليمة ونقية.

وتعتبر إدارة المواد الكيميائية واحدة من أولويات العمل البيئي المشترك بدول مجلس التعاون, نظراً لارتباطها المباشر بصحة الإنسان وسلامة بيئته، وتأثيرها على التنمية.

كما بين الهاشم بأن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس - حفظهم الله ورعاهم - اعتمدوا في الدورات المختلفة للمجلس الأعلى العديد من الأنظمة والتشريعات البيئية التي تساهم في مجال المواد الكيميائية من أهمها: النظام الموحد لإدارة الكيميائيات الخطرة، النظام

## أخبار مجلس التعاون

الاسترشادي الموحد للتحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، إجراءات التنسيق بين دول مجلس التعاون فيما يخص عمليات نقل النفايات عبر الحدود.

وأفاد بأن دول المجلس تسعى على المستوى الدولي إلى تعزيز تواجدها في المحافل الدولية، وانضمت إلى العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى المحافظة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومن أهم هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية بازل بشأن التحكم بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.
- اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.
- اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
  - اتفاقية «مينماتا» للزئبق.
- النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM).

ودعا الأمين العام المساعد لشؤون الإنسان والبيئة الجهات المعنية في دول المجلس والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المنطقة إلى بذل المزيد من الجهود والتعاون والتنسيق على المستوى الوطني والإقليمي، للعمل على كل ما يحافظ على بيئتنا سليمة وصحية، وإلى بذل المزيد من الاهتمام بحماية البيئة بعناصرها الثلاثة الماء والهواء والتربة عن طريق الالتزام بمبدأ التقييم البيئي للمشاريع، وتكثيف برامج التوعية في وسائل الإعلام والمناهج الدراسية، والأبحاث العلمية لرصد الملوثات والتغيرات البيئية وتسخير الموارد المالية لإنجاح مثل هذه البرامج والأبحاث والدراسات الجادة، مع العمل على تطوير الإمكانيات والمؤسسات وتوحيد أطر الإدارة البيئية تحقيقاً لتنمية مستدامة ينعم بها أجيال الحاضر والمستقبل، وذلك حتى نفي بالتزاماتنا تجاه الأجيال القادمة، مع العمل على غرس الشعور الإيجابي نحو المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، والانتماء لها من منطلق تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف. وفي ختام تصريحه تمنى الهاشم أن يكون للأسبوع البيئي السادس لدول مجلس التعاون صدى واسع لدى المسؤولين وشعوب دول المجلس، وأن يكون متمماً لما بدأت به هذه الدول في مجال المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية في إطار التنمية المستدامة.

> اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تعقد اجتماعا لها بمقر الأمانة العامة

عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض، اجتماع للجنة الخبراء المختصين في الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وناقش الاجتماع مشروع إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون، الذي أعدته الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (مكتب حقوق الإنسان)، تمهيداً لرفعه إلى أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول المجلس.

ويأتي انعقاد الاجتماع تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري في دورته (123) التي عقدت في جدة بتاريخ 15 رجب 1433هـ الموافق 5 يونيه 2012م.





### الاجتماع الثانى للجنة المشتركة للتجارة والاستثمار بين مجلس التعاون وتركيا يعقد بالرياض



الثاني للجنة المشتركة للتجارة والاستثمار بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا، وهي لجنة مشكلة الخليجي والتركي. من ممثلين عن الجهات المختصة لدى الجانبين، بما في ذلك وزارات الخارجية والتجارة، وغرف التجارة والصناعة في دول المجلس والجمهورية التركية .

وناقشت اللجنة عددا من المواضيع المتعلقة بتعزيز التجارة والاستثمار بين مجلس التعاون وتركيا، كما نظرت اللجنة في خطة العمل التفصيلية في مجالي وضعت الخطط العريضة لهذه الشراكة، وتم تشكيل أكثر التجارة والاستثمار بين الجانبين للسنتين القادمتين، ومناقشة مقترحات مقدمة من الجانب التركي وغرف وتطوير المسارات المختلفة لهذه الشراكة الاستراتيجية.

عقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون، الاجتماع التجارة بشأن الترويج للصادرات، وإزالة العقبات التي تواجه الاستثمار، وتشجيع الشراكات بين قطاعي الأعمال

الجدير بالذكر بأن اللجنة المشتركة للتجارة والاستثمار تم تشكيلها في عام 2010، في إطار الحوار الإستراتيجي بين مجلس التعاون وتركيا الذي بدأ في عام 2008، ويهدف إلى إرساء شراكة بين الجانبين في جميع المجالات، وقد تم لهذا الغرض الاتفاق على خطة للعمل المشترك من عشر لجان وفرق عمل مشتركة متخصصة لتفعيل



### تكريم الزميل إبراهيم السرحان

أقام قطاع الإنسان والبيئة بالأمانة العامة بمجلس العمل بالأمانة العامة لمجلس التعاون، وتبوأ عددا من التعاون، حفل تكريم للزميل/ إبراهيم عبدالعزيز المناصب خلال مسيرته الوظيفية. السرحان بمناسبة انتهاء فترة عمله بالأمانة العامة. وفي نهاية الحفل تم تقديم درع تذكاري وعدد من وقد أمضى الزميل السرحان ما يقارب ثلاثة عقود من الهدايا مقدمة من منسوبي القطاع.







# أخبار مجلس التعاون

مطبعة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون تحتفي بالزميل نبيل بن إبراهيم العقيل

أقامت مطبعة الأمانة العامة حفلا تكريميا للأستاذ/ نبيل بن إبراهيم العقيل مدير مطبعة الأمانة العامة بمناسبة انتهاء فترة عمله، بعد أن أمضى ما يقارب ثلاثة عقود من العمل في الأمانة العامة، تولى خلالها عددا من المهام خلال مسيرته الوظيفية، منها المشاركة في العمل على مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون خلال عمله في قطاع الشئون الاقتصادية. وقد حضر الحفل عدد من مسئولي وموظفي الأمانة العامة، وقد ألقى الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد الفايز قصيدة شعرية بهذه المناسبة، وفي نهاية الحفل تم تقديم درع تذكاري





# بعثات ومكاتب تابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون 🦀

#### بعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة

### البعد الدولى للعمل المشترك

#### اـ مقدمة:

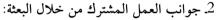
الحلقة الثالثة:

بعد ما يزيد عن العام بعدة أشهر من اليوبيل الفضي لمجلس التعاون، رأى قادة المجلس الأعلى اعتماد قرار المجلس الوزاري القاضي بإنشاء بعثة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لدى الأمم المتحدة بنيويورك لمتابعة التطورات الدولية في كافة المجالات عن كثب ، ذلك بحكم أن العالم أصبح قرية بفضل ثورة الاتصالات مع بداية الألفية الثالثة من أجل تحقيق مصالح دول المجلس من خلال العمل المشترك ومتعدد الأطراف على المستوى الدولي ، في هذا الخضم المتشابك من العلاقات الدولية التي أصبح طابعها التنافس المستمر في شكل مجموعات تسعى لتحقيق استقرارها وأمنها ورفاهية شعوبها، وكان ذلك نتاجاً طبيعياً لنهاية الحرب الباردة الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن توازنات جديدة من خلال التكتلات الاقليمية.

وهذا التطور الواسع في مدارات عمل مجلس التعاون، والذي يغطي البعد الدولي، يمكن اعتباره مؤشراً هاماً على اكتمال البنى والنجاح الكبير لعمل المجلس على مستوى منطقة دول المجلس وجوارها الإقليمي خاصة البعد العربي لذلك الجوار.

وفي إطار تنفيذ قرار المجلس الوزاري في هذا الصدد، عملت الأمانة العامة من خلال المندوبين الدائمين لدول المجلس لدى الأمم المتحدة على صدور قرار من الأمم المتحدة في هذا الاتجاه. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالفعل في ديسمبر 2007 القرار رقم 18/A/62 بالإجماع الذي مُنح بموجبه مجلس التعاون لدول الخليج العربية صفة المراقب، وذلك بحكم المكانة والاحترام الذي تتمتع به دول المجلس على المستوى الدولي.

تم إنشاء البعثة في إبريل من عام 2008 ، أي بعد فترة وجيزة من صدور قرار الجمعية العامة وتم مدها بالكوادر من دول المجلس والخبراء والموظفين المحليين ، حيث قدم أول سفير أوراق اعتماده للأمين العام للأمم المتحدة في 31 يوليو 2008 .



جرى العمل المشترك لدول المجلس من خلال هذه البعثة على رافدين ، أولهما على المستوى الدولي، والثاني على مستوى بعثات دول المجلس المعتمدة لدى الأمم المتحدة، وانصب مجمل هذه العمل في تفعيل البعثة كآلية التنسيق في هذين المحورين:

المحور الأول: الدور التنسيقي للبعثة على المستوى الدولى:

يتبلور هذا الدور أساساً في الاعداد للاجتماع التنسيقي لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية، الذي يعقد كل عام في سبتمبر، قبيل بداية الدورة الجديدة السنوية للجمعية العامة، يتم النظر في هذا الاجتماع في القضايا التي تهتم بها أطراف متعددة وتطرح على جدول أعمال الأمم المتحدة خاصة القضايا السياسية والأمنية التي تمس المنطقة، بهدف اتخاذ مواقف موحدة ومتطابقة والتأكد من إثارة القضايا التي تهم دول المجلس في هذا المنبر مثل قضية الشرق الأوسط ومشكلة الجزر الإماراتية الثلاث والملف النووي الإيراني.

كما يتناول الاجتماع التنسيقي في مجال القضايا ذات





الطابع الثنائي الإعداد للاجتماعات مع الدول والمنظمات الصديقة التي تعقد عادة على هامش اجتماع الجمعية العامة بمشاركة أعضاء الترويكا من المجلس الوزاري، بجانب الأمين العام لمجلس التعاون ، فيما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، نسبة لتواجد كبار المسؤولين السياسيين في العالم في مكان واحد في وقت واحد، لحضور افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة ، حيث يتم استغلال هذا التواجد لتبادل وجهات النظر تحقيقاً للمصالح المشتركة لجميع الأطراف.

وتشمل اجتماعات الترويكا مع المجموعات الصديقة، الاتحاد الأوروبي ومجموعة الآسيان ومجموعة سيلاك (ريو سابقاً)، كما تعقد الاجتماعات مع الدول الصديقة مثل الصين واليابان والهند على مستوى وزراء خارجية هذه الدول. أما الاجتماع مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فيشترك فيه عادة جميع وزراء خارجية دول مجلس التعاون. كما امتدت الاستفادة من التواجد الدولي لتشمل الاجتماع مع وزراء خارجية المملكة المتحدة وأستراليا

وروسيا بمشاركة جميع أصحاب السمو والمعالى وزراء خارجية دول المجلس.

أما على مستوى الترويكا، فقد امتدت الاتصالات لتشمل الاجتماع مع كل من وزير خارجية الباكستان ونيوزيلندا حسبما تم في سبتمبر 2012. كما جرت العادة أن يعقد على هامش دورات الجمعية العامة مؤتمر أصدقاء اليمن في السنوات الماضية لمتابعة تنفيذ ما يتم في الاجتماعات الإقليمية التي تعقد لهذه الغرض.

المحور الثاني: الدور التنسيقي للبعثة على مستوى المندوبين الدائمين لدول المجلس لدى الأمم المتحدة:

1. يعتبر هذا الدور مركزياً في عمل البعثة تجاه تحقيق وإنجاح العمل المشترك على المستوى الدولي، وقد حققت البعثة فعاليتها كمنسق لدول مجلس التعاون على مستوى الأمم المتحدة من خلال الاجتماعات الدورية التي يعقدها ⋷ أصحاب السعادة المندوبون الدائمون لدول المجلس لدى 🖁 الأمم المتحدة بمقر البعثة.

وتتناول هذه الاجتماعات عادة النظر في جميع القضايا 🛱

# بعثات ومكاتب تابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون 🥵

المطروحة لدى الأمم المتحدة، والتي تتعلق بمصالح دول مجلس التعاون في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني والثقافي وكل ما يتعلق بقضايا التعاون الدولي، خاصة في إطار الاتفاقيات الدولية والآليات المتعلقة بحقوق الإنسان وتمكين المرأة وغيرها من القضايا التي تهم أو تمس دول مجلس التعاون على خلفية انتمائها العربي والإسلامي. كما يعمل الاجتماع على وضع الاستراتيجية اللازمة للتحرك مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في كل موضوع، وإجراء الاتصالات والاجتماعات الثنائية اللازمة مع الدول أو المجموعات الإقليمية لكسب التأييد للموقف الخليجي. 2 كما تعقد بالبعثة أيضاً اجتماعات على مستوى نواب المندوبين الدائمين ترفع تقاريرها لمجلس السفراء حسب تكليفها من قبل مجلس السفراء أو بمبادرة منها في جميع القضايا المطروحة على مستوى الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة. من جانب آخر يعقد الدبلوماسيون المسؤولون عن الملفات المعروضة على لجان الجمعية العامة اجتماعاتهم

بالبعثة، لتنسيق المواقف من أجل تحقيق مصالح دول المجلس، وعرض توصياتهم على مجلس السفراء. العمل السياسي المشترك على المستوى الدولى:

لا بد من الإشارة إلى الدور السياسي الفعال الذي قامت به دول المجلس مجتمعة في إطار مجلس التعاون أو منفردة مساهمة منها في تحقيق الاستقرار والأمن خاصة في المنطقة العربية، الأمر الذي ضمن في قرارات مجلس الأمن أو قرارات منظمات دولية هامة مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، سواء كان ذلك في الأزمات الليبية أو اليمنية أو السورية أو تجاه استقرار الأوضاع في تونس ودارفور. ومن الانجازات الهامة في العمل السياسي المشترك تصدي دول المجلس بالأمم المتحدة للمحاولات العديدة التي تقودها إيران وحلفاؤها القلائل لطرح تطورات الأحداث في البحرين على مستوى الأمم المتحدة، موضحة قدرتها على معالجة الوضع من خلال التحرك الأممي، وشارحة بأن تدخل قوات درع الجزيرة تم على أساس اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين دول المجلس على أساس اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين دول المجلس



# العدد 60 مارس 2013 م

# بعثات ومكاتب تابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون



لحراسة المنشآت العامة والبنية التحتية مع عدم مشاركتها في أي نشاط يتعلق بالمدنيين. وقد وجد هذا الشرح تجاوباً وقبولا من الدول الفاعلة في الأمم المتحدة.

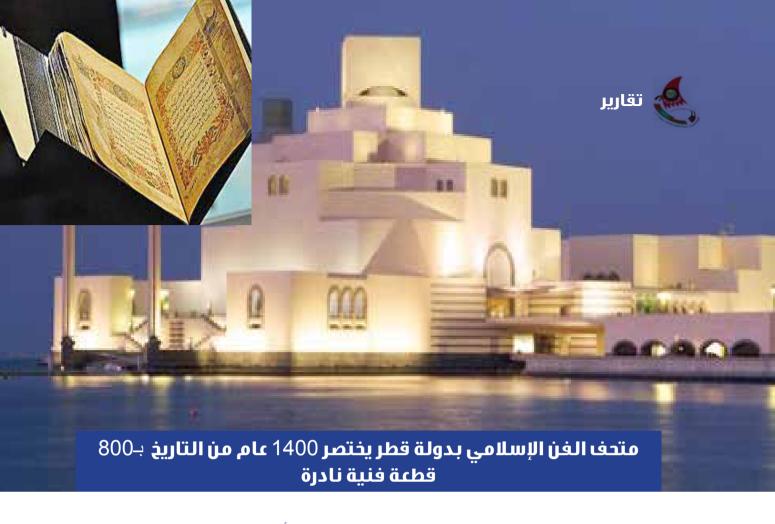
العمل المشترك في مجال التعاون الاقتصادي الدولين تعتبر دول مجلس التعاون من كبار المانحين الدوليين كمجموعة أو كدول منفردة ، يأتي ذلك من اضطلاعها بتمويل العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والفقيرة التي تنفذها من خلال صناديق التمويل التي أنشأتها لهذا الغرض ، بجانب المنح التي تقدمها لهذه الدول في شكل هبات نقدية لتمويل ميزان المدفوعات أو لسد الثغرات في المواد الأساسية كالأغذية والبترول ، بالإضافة إلى المساعدات السخية التي تقدمها في حالات الكوارث الانسانية لدرء مخاطرها غير المحدودة.

ولا بد من التنويه هنا أن قوائم انسياب المساعدات الدولية المقدمة من الدول الغنية للدول الفقيرة لا تشمل هذه المنح بحكم أن دول الخليج لا زالت تتمسك بالمبدأ

الأخلاقي المتأصل في النهج الاسلامي القاضي بأن (لا تعرف اليد اليسرى ما تقدمه اليد اليمنى) ، رغم أن ذلك لا بد من إخضاعه لأسس المصلحة القومية في عالم اليوم ، بالإضافة إلى أهميته في استقطاب التأييد للقرارات الدولية التي تصب في مصلحة دول المجلس.

من جانب آخر هنالك اعتماد متزايد على دول مجلس التعاون، خاصة في مجال المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث أيضاً، حيث دلت التجارب على طلب إدارة الشؤون الإنسانية من بعض دول المجلس بإيداع مبالغ في صندوق الطوارئ مباشرة وبصورة عاجلة في الحالات الإنسانية الملحة، خاصة تلك الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل.

إن مثل هذه المبادرات لها مردود إيجابي كبير في أن تجعل دول المجلس تتبوأ مكانة مرموقة في القضايا الدولية، مما جعل مواقفها السياسية تجد الدعم المتواصل من كافة قطاعات المجتمع الدولي حسبما أوضحنا في الفقرات السابقة.



15عاما قضتها دولة قطر وهي تجمع القطعة الفنية تلو الأخرى، فلما دقت ساعة الصفر، لم تكن فقط 800 قطعة فنية ثمينة، بل غدت تاريخا اختصر 1400 سنة من التاريخ الإسلامي، اختيرت بعناية فائقة، وتسعى قطر من خلالها للوصول إلى هدفها بأن تكون منارة عالمية للفنون، عبر متحف الفن الإسلامي، الذي دشن أخيرا في العاصمة الدوحة.



وقد جمعت مقتنيات المتحف من أوروبا وآسيا، والتي يتراوح تاريخها بين القرن السابع الميلادي وصولا إلى القرن التاسع عشر، وتمثل مجموعة المقتنيات التنوع الموجود في الفن الإسلامي. وتتراوح المعروضات ما بين الكتب والمخطوطات وقطع السيراميك والمعادن والزجاج والعاج والأنسجة والخشب والأحجار الكريمة والقطع النقدية المصنوعة من الفضة والنحاس والبرونز، التي يرجع تاريخ بعضها إلى ما قبل الإسلام وبالتحديد إلى العهد الساساني، وترجع أحدثها إلى العهد الصفوي، مرورا بالعصرين الأموي والعباسي.

وصمم مبنى المتحف المهندس المعماري الصيني أيوه مينغ بي، الذي سبق وصمم الهرم الزجاجي خارج متحف اللوفر الباريسي. ويتربع المتحف على واجهة كورنيش مدينة الدوحة، على جزيرة صناعية وتبلغ مساحته 33.5 ألف متر مربع، وهو مبنى مؤلف من خمسة طوابق، استلهم

تصميمه من «نافورة الوضوء» التي أنشئت خلال القرن الثالث عشر في مسجد أحمد بن طولون في القاهرة، الذي يعود تاريخه إلى القرن التاسع الميلادي.

ولتصميم المتحف قصة تستحق أن تروى، حيث يقول المهندس الصيني إنه عندما تلقى دعوة أمير دولة قطر لتصميم المتحف، رفض في البداية باعتباره غير مطلع على الفنون الإسلامية، قبل أن يقوم بجولة بين قرطبة والمسجد الأموي بدمشق وعدد من المراكز الثقافية الإسلامية حول العالم، وعندما رأى المهندس الصيني قبة نافورة الوضوء في مسجد أحمد بن طولون بالقاهرة، قال حينها إنه وجد روح المتحف التي استوحى منها تصميمه.

ويضم المتحف مركز أبحاث وبه مكتبة للفن الإسلامي إلى جانب مقتنياته الثمينة، ومنها نحو 800 قطعة أثرية من عدة دول بعضها يصل عمرها إلى ألف سنة وبعضها من أوروبا منذ أيام الأندلس.



المثير في المبنى أن جزءا منه يقع تحت الماء والجزء الآخر فوق الأرض، وبالتالي، يتطلب الوصول إليه المشي على جسر مبنى فوق الماء.

أما بالنسبة للديكورات الداخلية للمتحف، فقد صممها المصمم الفرنسي الشهير ويلموت، وهو الذي صمم كذلك المعارض التي ستتضمن مقتنيات المتحف، إضافة إلى تصميمه لفترينات العرض التي ستعرض فيها المقتنيات.

يحتوي القبو على جميع الخدمات الكهربائية والميكانيكية التي تخدم المتحف، فيما يتضمن الطابق الأرضي المدخل الرئيسي الذي سيكون فيه العرض المؤقت، والطابقان الثاني والثالث سيكونان للمعارض الدائمة، بينما يتضمن الطابق الرابع قاعات للمحاضرات وقاعات صغيرة للعرض، أما الطابق الخامس فسيكون مخصصا لبعض المكاتب الادارية لكبار الاداريين، ويتضمن الطابق أيضا مطعما مجهزا على أحدث طراز.

وبالنسبة لحدائق المتحف والأسطح الخضراء قال المهندس نشوان إن تصاميمها وضعت من قبل  $(\overline{1})$  ام بي نفسه، حيث قام بتصميم الحديقة الرئيسية للمتحف التي تصل مساحتها إلى نحو 250 ألف متر مربع، وقد زرعت بأشجار النخيل التي تدل على القوة والشموخ، إلى جانب زراعة مسطحات مائية.

وهناك جزيرة تابعة للمتحف تم تصميمها على شكل تلال يصل ارتفاع التلة الواحدة منها إلى نحو 20 مترا، وهي تمثل البيئة الصحراوية في قطر، بينما تحتضن هذه التلال واحة واسعة مصممة على نحو يوفر أماكن للجلوس واستمتاع الزوار، حيث تحيط بها المياه وأشجار النخيل.

وقامت شركة تركية تدعى ‹بيتور› بتنفيذ المبنى الرئيسي للمتحف، فيما تقوم شركة مختلطة إماراتية إيرلندية تدعى ‹مايفن ديبه› بتنفيذ المعارض الداخلية والفترينات، وتم تأثيثه بأثاث قامت بتصنيعه خصيصا شركة كازينا الايطالية.

ويحتوي المتحف الإسلامي في دولة قطر على مقتنيات الحضارة الإسلامية على مر العصور، كما يضم أحدث التكنولوجيا المستخدمة في مجالات الكمبيوتر والمصاعد والأمن والسلامة والاطفاء.

وبهذه التكنولوجيا يكون متحف الفن الإسلامي في دولة قطر أحدث متحف إسلامي على مستوى العالم بالنظر إلى تصميمه وتجهيزه.









## أهمية استغلال فرص التطوير والتفاعل معها



بقلم: فيصل علي الأنصاري مدير إدارة المنظمات الدولية ديوان المحاسبة - دولة الكويت



يحرص ديوان المحاسبة بدولة الكويت على تنمية وتطوير قدرات ومهارات جميع العاملين به على كافة المستويات، وذلك من خلال محاور عدة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، إيماناً منه بأن ذلك يعد من أهم أسباب التفوق والنجاح في أداء مهام الديوان وإحكام رقابته الفعالة على الأموال العامة والارتقاء بمكانته محلياً ودولياً.

إن تنمية وتطوير الذات لابد أن يكون دافعاً أساسياً لجميع العاملين، ويأتي استغلال الفرص المتاحة بنجاح لتحقيق ذلك أمر حتمي للتطوير وبلوغ الهدف، ويأتي ضمن تلك الفرص المتاحة ما يتم عقده من لقاءات وبرامج تدريبية وورش عمل وندوات سواء تلك التي تتم داخلياً ضمن اللقاءات والبرامج التي تقيمها المعاهد والجهات اللقاءات والبرامج التي تقيمها المعاهد والجهات المختصة ، وتلك التي تتم في إطار دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون، وكذلك المنظمات الرقابية العربية والإقليمية التي يشارك الديوان في عضويتها ويتم تنفيذها وفقاً لبرامج العمل التي يتم إعدادها سنوياً وتتكامل جميعها مع بعضها لتحقيق التنمية والتأهيل المطلوبين.

وقد أولى ديوان المحاسبة عناية وأهمية بالبحث العلمي وتشجيع العاملين على البحث والتميز، وذلك من خلال المشاركة فيما يتم طرحه سنوياً من مسابقة مهنية تضم العديد من الموضوعات المتصلة بمجالات العمل الرقابي والمحاسبي والإدارة والعلوم المتصلة بها ، تلقي الضوء على كل ما هو جديد وتسهم في توفير فرص للاطلاع والبحث وتنمية الفكر، والحرص على الاستفادة من خلال ما يتم طرحه في تلك البحوث من توصيات وتكريم الفائزين.

كذلك فإن المشاركة في المؤتمرات واللجان الفنية وفرق العمل التي تعقدها المنظمات الرقابية تسهم في توفير الفرص لعرض القضايا الفنية

ومناقشة تجارب المشاركين وتبادل الخبرات وإثراء الفكر، وكذلك الزيارات المشتركة على كافة المستويات بين المختصين بأجهزة الرقابة العليا تعد رافداً من روافد نقل الخبرة والمعارف وتطوير الأداء، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الإعداد الجيد والدقيق لكل عمل من خلال معرفة الهدف المطلوب تحقيقه وكيفية الوصول لذلك وفقأ للإمكانات والقدرات المتاحة يسهم بلا شك في تحقيق النجاح والوصول للهدف المبتغى، ولابد أن يكون هناك حافز لدى المشاركين على تحدي الظروف وبذل الجهد والتفاعل الخلاق مع ما يتم تناوله أو طرحه في إطار فكر واضح وإخلاص وإصرار على النجاح. إن تحقيق النجاح يتطلب وجود منظومة متكاملة تعمل في تناغم وتنسيق ونكران الذات. وتحرص إدارة المنظمات الدولية بدولة الكويت، من خلال أدائها لمهامها واختصاصاتها في إدارة كل ما يتعلق بأنشطة المنظمات الرقابية ولجانها المختلفة والمؤتمرات الدولية التي تعقدها وإعداد أوراق العمل والبحوث والدراسات اللازمة للمشاركة، وكذلك متابعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المشاركة بفعالية في تلك الأنشطة ، وكافة الأمور المتصلة بالبحث العلمي وتوفير كافة عوامل النجاح للمشاركين في تلك الأنشطة ومتابعة أدائهم في تلك المشاركات ، وكذلك الحرص بعد الانتهاء منها على إعداد تقارير توضح ما تم طرحه من موضوعات وما تم إقراره من توصيات للعمل على تفعيلها والاستفادة منها سواء من خلال تعميمها على قطاعات الديوان أو إيداعها بمركز المعلومات بالديوان لاستفادة الغير منها ، كذلك يتم في بعض الحالات عقد ندوات لعرض تلك النتائج، وخاصة إذا كان الموضوع ذا أهمية لغالب العاملين بالديوان.

إننا نأمل أن يكون التطوير وتنمية القدرات حافزاً هاماً لدى الجميع للإتقان والترقي وبلوغ الغاية المأمولة.

# الأمن الغذائي ... قضية الساعة في الخليج

بقلم / د . ربيعة بن صباح الكوارى مدير إدارة الاعلام ورئيس تحرير مجلة «التعاون» قطاع الشؤون الثقافية والاعلامية

تتحدث الأوساط الاجتماعية ووسائل الإعلام بأنواعها المختلفة عن قضية الأمن الغذائي، مع التركيز على الإنتاج الزراعي والحيواني في الخليج بشكل خاص وربط تلك القضية بضرورة قيام سياسة واستراتيجية وطنية واضحة لمواجهة التحديات التي نواجهها اليوم، والتي قد تزداد سوءا مستقبلا إذا لم نحسن التخطيط لها ولم نتدارك الأمور في التغلب على الصعوبات والتحديات التي نتجت عن عدم مواجهة القضية بالشكل الصحيح وإيجاد الحلول لمشاكلها في الوقت الراهن.

ولا بد من دراسة تحديات الأمن الغذائي والمدى الحيوي لهذه المسألة مع خبراء المنظمات الإقليمية والعالمية ومعرفة كيفية سبل تأسيس شركات خليجية مشتركة تهتم بتخزين المواد الغذائية وإنشاء شركات خليجية عربية أجنبية مشتركة توفر الأمن الغذائي

والمطلوب هنا معالجة وتشخيص نقاط الضعف ، وإعادة النظر في هذه الخدمة مع العمل على :

- عدم تغييب المعلومات وتفعيل الشفافية تحديد الأنواع المنتجة وعدم غياب المواصفات القياسية.
- مراقبة الأسعار وتلبية متطلبات السوق بالمنتجات الزراعية والحيوانية معا - النظر في محدودية شبكات التوزيع - متابعة المزارع ومراقبة أدائها - تشجيع المزارعين المواطنين - دراسة المنافسة بين السوق المحلى والسوق الخارجي - حماية المستهلكين وعدم إغفال حقوقهم -مراعاة درجة الحرارة عند نقل وبيع وتوزيع المنتجات

والدخول في تفاصيل الحديث عن قضية « الأمن الغذائي» يحتاج منا إلى الحديث عن مفهومها وأهدافها والاستراتيجيات

الوطنية المطلوب وضعها، مع تفاقم القضية في الوقت الحالي لتلافي أي مشاكل قادمة .

ومن هنا فإن دول الخليج مطالبة بعقد مؤتمر إقليمي أو دولي لمعالجة القضية التي أصبحت من مطالب الدول لمواجهة أي أزمة قادمة قد تؤثر على اقتصادنا وأمننا الغذائي، مع الاهتمام بالتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ، وبخاصة المصارف والمؤسسات المالية، لسد الفجوة الغذائية مع التركيز على عدة قضايا أساسية منها:

الإنتاج الغذائي المحلى - استهلاك الأغذية - مشاكل وأزمة الأغذية وتشخيصها - مواصفات الأغذية -مواجهة طوارىء نقص الغذاء - دور القطاعبن الحكومي والخاص في التغلب على القضية ومنها (البنوك) -التحديات والحلول - وضع استراتيجية وطنية مشتركة -متابعة التوصيات ، وهي قضية مهمة للغاية - التعاون مع دول العالم والمنظمات الدولية لتحقيق الأمن الغذائي، وبخاصة في القطاع الزراعي والثروة المائية، وما يتعلق بارتفاع أسعار السلع الغذائية و تزايد حجم الطلب العالمي عليها وإقبال الدول العظمي على سياسة المد الاستثماري الزراعي في الدول النامية لتأمين حاجات أمنها الغذائي من جهة وإنتاج الوقود الحيوي وهو ما تسعى إلى تحقيقه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

#### كلمة أخيرة :

قضية الأمن الغذائي تبقى مطروحة للنقاش عبر وسائل الإعلام المحلية والخارجية ، وهي تهم اليوم دول المنطقة بشكل خاص، ﴿ مع التنبيه لوضع خطة مشتركة بين دولنا لمواجهة نقص الغذاء عند الأزمات والطوارئ والعمل على التصدي للظروف الاقتصادية والمناخية غير المواتبة لدول المنطقة كافة .



#### مقدمة:

يعد التطوير الإداري في العصر الراهن، من أهم الوظائف في أية مؤسسة، وأصبحت تنمية العنصر البشري ذات تأثير واضح على الكفاءة الانتاجية لتلك المؤسسة. واتسع مفهومها ليشمل توصيف الوظائف وتخطيط الموارد البشرية واستقطاب موارد بشرية ذات كفاءة وتحفيز الموجود منها لتقديم أداء أفضل، وتدريبها وتنميتها ورعايتها.

#### التطوير الإداري:

مع أن مصطلح التطوير الإداري لا يختلف عن المصطلحات الأخرى ذات الصلة كثيراً ومنها، التنمية البشرية، والتدريب الإداري، وغير ذلك من المصطلحات بهذا الصدد.

تطور مفهوم الموارد البشرية من إدارة الأفراد

حتى وصل في وقتنا الحاضر إلى رأس المال المعرفي. وهذا يدلل على الأهمية الكبرى للموارد البشرية في المؤسسات والمنظمات. واستمراراً لهذا النهج فقد أعطت الشركات اهتماماً كبيراً بتنظيم وإداء وظائف ادارة الموارد البشرية الهادفة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية للموراد البشرية، وتقليل التكليف إلى أقصى حد ممكن دون التأثير على مستوى جودة الأداء.

وهذا يتطلب من المؤسسات والشركات والمنظمات إيجاد خطط استراتيجية لرأس المال البشري لاستثمار إبداعات ومواهب وابتكارات الأفراد في المنظمة، والبحث في كيفية استثمار القدرات المتوافرة لديها، والنظر إليها باعتبارها مخزونا فكرياً ومعرفيا وشريكا استراتيجيا مع إدارة المؤسسة في العمل وتحقيق الأهداف.

وقد أخذت الدول بهذه السياسة الادارية لتجعلها بمستوى وزاري أو اقل من ذلك، بينما هنالك الكثير من المعاهد العلمية والمراكز التي تعني بالإدارة والتطوير حصراً، حيث أصبح من الأمور الهامة في الإدارة المعاصرة معرفة احتياجات التدريب للعاملين في الشؤون الادارية وغيرها وتنظيم خطط وبرامج تدريب طموحة لرفع الكفاءة الانتاجية، ومتابعة تنفيذ هذه البرامج مما يعود على أية مؤسسة بنتائج ملموسة في الأداء الإداري الناجح.

ومن المؤكد أن التطوير الإداري يحدث نقلة نوعية إلى الأمام في النشاط الاداري وفي جميع المستويات الحكومية والادارية وفي إطار مؤسسات القطاع الخاص، لأن هذا التطوير يحقق مستويات إيجابية في جودة الأداء الاداري يستطيع مواجهة تحديات المستقبل أو مواكبة التوجهات المستقبلية حيث ينتج عادة عن تقنية عالية الأداء للعنصر البشري في أية مؤسسة حكومية أو للقطاع الخاص.

### التطوير الإداري وحاجتنا إليه



تم تخصيص هذه الصفحة، (الإدارة والتطوير) لتناول كل ما له علاقة بالإدارة والتطوير، مثل المفاهيم الإدارية والتدريب، وإجراءات العمل، ومقترحات التطوير في مختلف القطاعات

ويسر المسيرة تلقي مساهمات القراء في هذا الشأن

ونستضيف اليوم: السغير د. عدنان بن أحمد الأنصاري رئيس بعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة

إشراف:

أحمد الشيخ عبدالله الفضالة مدير عام الإدارة العامة لشئون المحاسبة والرقابة المالية

ومن الواضح أن نتائج التطوير الإداري تشمل تحسين أساليب العمل وتبسيطها ، والعناية بالمعدات والأجهزة في مكاتب العمل الاداري، بالإضافة لحفظ المعلومات وفقاً للأساليب الحديثة في هذا الخصوص.

ومن هذه المنطلقات فقد فرضت الظروف العامة الداخلية والخارجية آثاراً بالغة الأهمية على كيفية إدارة الموارد البشرية، في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، التي حتمت على المنظمات التعامل مع هذا المورد الهام كشريك استراتيجي في تحقيق أهداف المنظمات والأفراد معاً، إضافة إلى اعتبار الموارد البشرية رأسمال فكري ومعرفي لا يقل أهمية عن الموارد المادية الأخرى، إن لم يكن أكثر منها، وذلك لأنه هو الذي يحرك ويدير تلك الموارد الأخرى. ولأهمية هذا المورد كان لا بد من الاهتمام به ومناقشة مهامه وأدواره ومتطلباته وكيفية تنميته وتطويره، واستثماره استثمارا أمثل يساعد المنظمات في تحقيق أهدافها.

ونشاهد بوضوح ازدياد ظاهرة الاهتمام بالأداء الإداري في الوزارات والاجهزة والدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية، وفي هيئات التدريس المتخصصين والمهتمين بالجامعات وكليات الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية وذات العلاقة، ومعاهد ومدراس الإدارة والعلوم المتصلة بها، وفي المجالس التشريعية والبرلمانية والرقابية والمهتمين بقضايا الإصلاح والتطوير الإداري، والغرف التجارية والصناعية والزراعية والاتحادات والنقابات المهنية.

#### الاهتمام بالتطوير الإداري

ولابد للدول والمؤسسات والمعاهد العلمية والجامعات، والمنظمات الاقليمية والدولية، وغيرها من أن تعتمد نظمة التطوير التطوير في أدائها الإداري حتى يكتمل نجاحها.

ولهذا فقد أقر مجلس جامعة الدول العربية، عام1956م، إنشاء منظمة عربية متخصصة بالتنمية الإدارية ، وعقد أول مؤتمر عربي بهذا الخصوص في دمشق عام 1957.

ومن المؤكد أن مبادرة معالي الأمين العام لمجلس التعاون في تنظيم هيكلة الأمانة العامة هي جزء أساسي للتطوير الاداري في الأمانة العامة ، ونموذج للتطوير الإداري في المسيرة المستقبلية للمجلس.

لم تتطور المنطقة العربية إدارياً بالسرعة التي تطورت بها مناطق أخرى، ويعود ذلك بشكل رئيسي لافتقار المؤسسات الحكومية للشفافية والمساءلة، واحتكار العمل الإداري لجيل لا يميل إلى تدريب وتهيئة جيل جديد للعمل الإداري ، حتى أن الإداريين الرجال لا يميلون إلى تولى المرأة المهام الإدارية كما عليه الحال

في البلدان الأخرى.

والإدارة الحديثة تشمل مهارات التحليل الاقتصادي وتنظيم الميزانيات وإدارة المخازن ومراقبة الشؤون المالية والإدارية وقياس جودة الأداء وبناء القدرات البشرية والمشتريات وإعداد التقارير الدورية ومكافحة الغش والتزوير وصيانة المعدات والمنشآت وحماية الأجهزة الفنية المكتبية والإحصاءات والتوقعات المستقبلية للأداء الإداري الناجح باعتماد الأساليب الإدارية الحديثة ، وكثيراً ما ارتبط مصطلح الإصلاح المالي.

ولا بد من التأكيد بأن الإنسان هو الأساس والركيزة الأولى التي تبنى عليها المؤسسات والمنظمات ، فإن الاهتمام بهذا المورد البشري أصبح في غاية الأهمية باعتباره المحرك الأساسي لكل عناصر العمل والإنتاج.

وحتى وسائل درء الكوارث، والحماية منها، بحاجة إلى إدارة حيوية تقرأ التطورات والمتغيرات المناخية العامة والاقليمية في إطار مواجهة أزمات الطاقة والمياه والغذاء والبيئة والصحة والأمن. وفي كل هذه المجالات تظهر الحاجة الماسة للتعاون والتنسيق بين الإدارات مهما اختلفت اختصاصاتها، وهو الأمر الذي يتطلب قيادة إدارية جماعية ناجحة في مؤسسات القطاع العام والمجتمع المدني والبنوك والصناديق الإقليمية والدولية.

ومن الثابت أن التطوير الإداري لا يعني فقط تطوير وتدريب العاملين في المؤسسة، بل يشمل أيضاً أعضاء قيادة المؤسسة أو مجلس الإدارة فيها، لأن هذا المجلس هو رأس أية منظمة، حكومية كانت، أم أهلية، ويجب أن يتحلى أداؤه بالشفافية.

ويرى كثير من المهتمين بعلوم الإدارة أن ( القائد الإداري ) يمثل العنصر الفاعل والحاسم في نجاح المؤسسات، لدوره الهام في توفير الموارد المادية والبشرية وتحريكها وحسن استغلالها لتحقيق أهداف المنشأة التي يجلس على قمة هرمها.

وبالإضافة إلى هذا الدور التقليدي فإن للقائد الإداري أدوارا أخرى لا تقل أهمية، بعضها يتعلق به وبقدراته الشخصية والمهنية، وبعضها يرتبط ارتباطاً موثقاً بالبيئة التي يعمل فيها وبكل مكوناتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ومع انتشار وتمكن ظاهرة العولمة وثورة المعلوماتية فإن هذه البيئات تتشابك بحيث يكاد يتساوى تأثيرها المحلي مع الإقليمي والعالمي.

وقد اقتضت هذه التطورات ، بروز الحاجة إلى مهارات وقدرات لم تكن معروفة من قبل، ولم تكن الحاجة إليها بهذه الدرجة من الأهمية والإلحاح. ويمكن تقسيم هذه المهارات إلى نوعين مترابطين ومكملين لبعضهما: وهما مهارات وقدرات مهنية ، ومهارات وقدرات شخصية.

# نمو الدول الخليجية مُعرّض للتباطؤ في 2013

توقع تقرير شركة بيتك للأبحاث التابعة لمجموعة بيت النفطي التمويل الكويتي (بيتك) استمرار نمو القطاع غير النفطي خليجياً بشكل قوي مع انخفاض بسيط عما كان عليه خلال العام 2011.

ولفت التقرير أن يحصل تباطؤ بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في القطاع غير النفطي من 7 في المئة في 2011 إلى أقل من 6 في المئة خلال 2012، و5.5 في المئة في العام الحالي، مما يعكس انخفاض النمو في الإنفاق الحكومي، وضعف الظروف الخارجية، والتي يخفف آثارها جزئياً بقاء الظروف النقدية التيسيرية والزخم الإيجابي في نشاط القطاع الخاص.

وتوقع التقرير أن تواصل دول مجلس التعاون الخليجي نموها في العام 2012 وإن كان بمعدل أبطأ من 6.5 في المئة مستفيدة من النمو المستمر في قطاع المحروقات، ومن إعادة توجيه الطلب المتزايد على التجارة الخارجية من الدول المتقدمة في الغرب نحو الأسواق الناشئة سريعة النمو.

وعلى صعيد التوقعات الاقتصادية للعام 2013، بين التقرير أن السياسات المالية وفرت تحفيزات كبيرة إذ زاد إجمالي الإنفاق في عام 2011 بنحو 20 في المئة ليبلغ بذلك ضعف وتيرة الإنفاق على مدار العامين الماضيين، لاستجابة الحكومات للضغوط الاجتماعية واستفادتها من ارتفاع عائدات النفط، لافتاً إلى أن معدلات الإنفاق تتركز على النفقات الجارية بما في ذلك فواتير الأجور لجميع الدول، وإلى أن النفقات الرأسمالية زادت بشكل كبير في المملكة العربية السعودية.

وأضاف التقرير أنه من المتوقع حصول زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تتراوح ما بين 4 في المئة إلى 4.5 في المئة على أساس سنوي في 2013 نتيجة انخفاض نمو الطلب العالمي، تاركة ارتفاع إيرادات الوقود لتحفيز الطلب المحلي، منوها إلى أن ذلك يبقي هذه الدول معرضة للضعف العالمي للاقتصاد والقيود التمويلية عبر العائدات النفطية، ويبقي على الاستثمارات المحلية من أجل التدخل لموازنة الاستثمارات العالمية الأضعف، مما يزيد من الاعتماد على ارتفاع أسعار النفط لنمو غير مباشر.

وقال إنه على الرغم من أن الطلب على النفط الخام سيكون أكثر صموداً من غيره من السلع، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لن تكون بمنأى عن تباطؤ النمو في الصين، وكذا المستوردين الرئيسيين الآخرين، مما قد يزيد من إغراق الأسواق المحلية بالسلع والخدمات، مضيفاً أنه تبقى لدى الحكومات مساحة كافية للتحفيز خلال عام 2013، ودعم الطلب المحلي، وأن مسار الإنفاق العام لا يمكن استمراره على المدى الطويل إذ من الممكن ان يتكرر العجز مرة أخرى في 2014.

ورأى التقرير أن قصة السيولة تختلف من دولة لأخرى، إذ ترتكز على قدرة الحكومات على التحفيز واعتمادها على التمويل العالمي، منوها إلى أن المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، ستستمر في التفوق بهذا المجال بين دول مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من أن النمو الاقتصادي الهائل لقطر بدأ يخف، ولافتاً إلى أن تلك الحكومات تبقى على أهبة الاستعداد للإنفاق لدعم النمو





المحلي بشكل مباشر أو من خلال النظام المصرفي، وإلى أنه من غير المستغرب أيضاً تخصيص المزيد من الموارد لمنطقة الشرق الأوسط الكبير كاستثمار في الاستقرار السياسي والعوائد الاقتصادية.

وذكر التقرير أن هذه الدول تستفيد في ظل النمو القوي والسيولة من انخفاض تكاليف إصدارات سندات التمويل على أساس سنوي، على الرغم من بقاء أسواق الأسهم ضعيفة وهيمنة المستثمرين الأفراد عليها، مشيراً إلى هيمنة الحكومات والبنوك وخاصة في قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على نحو أقل، على سوق السندات، وهو الاتجاه الذي يجب أن يستمر وفقاً للهيكل السوقي والمسار الاقتصادي.

وأضاف التقرير أن ضغوط الأسعار نشطت في أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي مع بقاء إمكانية السيطرة عليها بشكل جيد، وأن الفضل في ذلك يعود إلى تضييق الإعانات من قبل معظم الاقتصادات وتقوية الدولار الأمريكي الذي تربط دول مجلس التعاون الخليجي عملاتها به، متوقعاً أن تظل معدلات التضخم عند حدود مقبولة في دول مجلس التعاون الخليجي، متأثرة بتراجع التضخم في اقتصادات الشركاء التجاريين، والثبات النسبي للدولار الأميركي، وبقاء أسعار السلع الأساسية ثابتة نوعا ما، في حين ستبقى أسواق العقارات تواجه ضغوطا في بعض الدول مثل قطر والإمارات والبحرين.

وقال إن النظام النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي يبقى بدون تغيير إلى حد كبير مع نمو قوي في الودائع وثبات في الائتمان المصرفي، وإنه على الرغم من أن ربط العملة بالدولار يوفر ركيزة، فإن هذه البلدان تستخدم طائفة مختلفة

من الأدوات للتأثير في أوضاع السيولة، مضيفاً أن ربط العملة بالدولار الأميركي يفرض قيوداً على استقلالية السياسة النقدية، حيث تعتمد إدارة الاقتصاد الكلي في الغالب على السياسة المالية، والتنظيم الحكيم وضوابط مختلفة، لتحقيق التوازن المنشود بين كل من استقرار الأسعار والنمو. وتابع التقرير أن تفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو قد يكون له تداعيات مالية وتجارية على دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال انخفاض النمو العالمي والطلب على الطاقة، والروابط المالية بالبنوك العالمية والأوروبية، مبيناً أن تباطؤ النمو العالمي عقب اشتداد أزمة الديون في منطقة اليورو يمكن أن يؤثر سلباً على دول مجلس التعاون الخليجي، بتقليص عائدات تصدير النفط وكما أن اعتماد المنطقة الكبير على عائدات تصدير النفط والغاز، يجعلها شديدة التأثر بالانخفاض الحاد في أسعار النفط وحجم الطلب العالمي على الطاقة.

ونوه إلى أن حصة العائدات من تصدير النفط والغاز تجاوزت 80 في المئة من إجمالي الصادرات للمملكة العربية السعودية والكويت وقطر في عام 2011، بينما بلغت حصة العائدات في البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة 36 في المئة، و41 في المئة وعلى التوالي، مما يعكس درجة أعلى من التنويع الاقتصادي إلى جانب الخدمات المالية الواسعة والسياحة، وإلى أن إيرادات الصادرات من النفط والغاز تبقى هي المصدر الرئيسي للدخل لجميع حكومات مجلس التعاون الخليجي بنسبة تتجاوز 80 في المئة من مجموع المبالغ المحصلة.

وقال إنه ونظراً للدور المركزي للإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي، وانخفاض درجة التنويع، فإن تباطؤ الطلب العالمي والذي نجم عنه انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة



سيؤدي إلى إضعاف الموازين الخارجية والمالية، مما قد يؤثر سلباً على الأوضاع المالية والاقتصادية، إن وجود مخزون كبير للأصول الخارجية العامة وانخفاض مستويات الدين الحكومي ستساعدان في تخفيف أثر ذلك على النشاط غير النفطي في معظم الدول الخليجية، مضيفاً أن الدين الحكومي يبقى عموماً صغيراً، وأن أعلى نسب الدين تعود إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين وقطر حيث تبلغ هذه النسب 36 في المئة و37 في المئة على التوالي، وأن ارتفاع مستوى الديون في قطر يعتبر جزءاً من استراتيجية لوضع منحنى العائد السيادي لدعم تطوير سوق الديون.

واعتبر أنه يمكن لأي هزة جديدة تتعرض لها أسواق الدين العالمية أن تطرح مجدداً فكرة إعادة فحص الديون الموجهة إلى شركات دبي، بسبب تشابك المخاطر السياسية والمصرفية والمؤسسية، إذ ما زالت بنوك أجنبية تتفادى تمويل شركات الاستثمار الكويتية والتي اقترضت للتوسع خارجياً، لافتاً إلى أنه في الوقت نفسه، تحتاج البحرين إلى تأكيد دورها كمركز مالي في المنطقة، حيث يسهم القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي بضعف ما تسهم به الهيدروكربونات.

وذكر أن بعض البنوك العالمية عزفت عن الخليج على الرغم من وجود الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، مما دفع المقترضين إلى التحول إلى أسواق السندات، سواء العالمية منها أو المحلية، مبيناً أن الارتفاع الحاد في تمويل السندات يظهر أن تقليص مديونية البنوك الأوروبية لم يكن له تأثيرات كبيرة على مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف التقرير أنه على الصعيد المحلى فان الاعتماد الكبير

على العائدات النفطية يخضع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي لتقلبات أسعار النفط، مما يشكل خطراً على اقتصاد هذه الدول وقد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، وأنه لتفادي هذه المشكلة يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تبدأ بالتركيز على القطاع غير النفطى لدعم النمو.

وبين وجود مخاوف على المدى المتوسط، ففي حين أن المراكز المالية العامة قد تحسنت، إلا أن العجوزات في الموازنة غير النفطية قد تفاقمت، كما أضر الإنفاق المتزايد بالتقدم المحرز في كل من الاقتصادات غير النفطية والقطاعات الخاصة، لافتاً إلى أنه ونظراً للبيئة السياسية في المنطقة مع إمكانية انخفاض مستويات المعيشة على المدى القريب فقد فضلت الحكومات عدم المجازفة بإدخال الإصلاحات الاقتصادية، وتم زيادة الدعم الحكومي، وتأخير الخصخصة، وسياسات المنافسة، وتحرير التجارة.

ونوه إلى أن التوقعات الاقتصادية العامة ما زالت إيجابية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون بنسبة 6.5 في المئة على أساس سنوي في عام 2012، في ظل استمرار الدعم من قطاع النفط والغاز، متوقعاً أن تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من إعادة توجيه الطلب المتزايد على التجارة الخارجية من الدول المتقدمة في الغرب نحو الأسواق الناشئة سريعة النمو، ومرجحاً انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4 في المئة أو 4.5 في المئة في عام 2013 على أساس سنوي نظراً لانخفاض الطلب العالمي.

صحيفة الرأي الكويتية 2 فبراير ، 2013



أكدت الخبيرة البريطانية دييبي ستانفورد كريستيانسن على ضرورة قيام دول الخليج بضخ استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة واعطاء أهمية أكبر لبرامج تقنين استهلاك الطاقة, بهدف ضمان نمو قابل للاستمرار وتحقيق التوازن المطلوب في العرض والطلب على الطاقة في المدى البعيد.

وأشارت كريستيانسن, مديرة الفعاليات الدولية في شركة «بنويل» للطاقة في الشرق الأوسط, إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها خطط استثمارية ضخمة في قطاع الطاقة التقليدي من أجل تلبية الزيادة في الطلب المحلي على الكهرباء والماء إلا أن هذه الدول ينبغي أيضا أن تركز على تنمية مصادر أخرى لتوليد الطاقة.

وقالت في مقابلة مع «ايريس ميديا» بأبوظبي قبيل انعقاد مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للكهرباء والمياه 2013 «باورجن» في الدوحة خلال فبراير 6-6 الجاري والذي تنظمه شركة بنويل» أعتقد أنه خلال الأعوام المقبلة هناك ضرورة أن تعطي دول الخليج اهتماما أكبر لموضوع إدارة الطلب والعرض في قطاع الطاقة ».

وأكدت أنه «من أجل تحقيق نمو قابل للاستمرار، على هذه الدول أن تضخ استثمارات كبيرة في برامج تقنين استهلاك الطاقة وتنمية استخدام الوقود النظيف ومصادر الطاقة المتجددة ورفع كفاءة مصادر المياه والاستثمار في مشاريع تحلية مهاه جديدة.»

وأضافت» نظرا لوجود فجوة في الطلب والعرض في قطاع الطاقة وتمتع دول الخليج بطبيعة مشمسة فإن على هذه الدول أن تركز بدرجة أكبر على موضوع استغلال الطاقة الشمسية كمصدر دائم لتوليد الطاقة فضلا عن قيام هذه الدول بتنفيذ مشاريع جديدة لإعادة تأهيل وتطوير مصانع توليد الطاقة القديمة.»

وأشارت إلى أن هناك تقديرات من قبل شركات مختصة تفيد بأن دول الخليج لديها خطط لتنفيذ مشاريع ضخمة في السنوات القادمة تتجاوز قيمتها 250 مليار دولار, مضيفة بأن المملكة العربية السعودية تعتزم استثمار نحو 17 مليار دولار في قطاع الطاقة خلال عام 2013 في حين تقدر هذه الاستثمارات بحوالي 4.2 مليارات دولار في كل من الإمارات والكويت.

كريستيانسن؛ دول الخليج تسعى لاستثمار 250 مليار دولار في الطاقة البديلة





# 63 مليار دولار استثمارات دول الخليج في الكهرباء لمضاعفة الطاقة الانتاجية

أشار تقرير حديث أصدرته شركة الاستثمارات البترولية العربية إلى أن دول الخليج تسعى إلى زيادة الطاقة الانتاجية في مجال الكهرباء بنحو 50 % خلال الفترة بين 2013 - 2017. ويقدر إجمالي الاستثمارات في قطاع الكهرباء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 147 مليار دولار خلال الفترة المشار إليها.

وتخطط دول الخليج لاستثمار نحو 63 مليار دولار في مشاريع الكهرباء خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

وفي سياق متصل أكدت خبيرة بريطانية على ضرورة قيام دول الخليج بضخ استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة، وإعطاء أهمية أكبر لبرامج تقنين استهلاك الطاقة، بهدف ضمان نمو قابل للاستمرار وتحقيق التوازن المطلوب في العرض والطلب على الطاقة في المدى البعيد.

وأشارت يببي ستانفورد كريستيانسن، مديرة الفعاليات الدولية في شركة «بنويل» للطاقة في الشرق الأوسط، إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها خطط استثمارية ضخمة في قطاع الطاقة التقليدي من أجل تلبية الزيادة في الطلب المحلي على الكهرباء والماء إلا أن هذه الدول ينبغي أيضا أن تركز على تنمية مصادر أخرى لتوليد الطاقة.

وقالت في مقابلة مع «إيريس ميديا» بأبوظبي قبيل انعقاد

مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للكهرباء والمياه 2013 «باورجن» في الدوحة خلال فبراير 6-4 الجاري والذي تنظمه شركة بنويل:

أعتقد أنه خلال الأعوام المقبلة هناك ضرورة أن تعطي دول الخليج اهتماما أكبر لموضوع إدارة الطلب والعرض في قطاع الطاقة.

وأكدت أنه من أجل تحقيق نمو قابل للاستمرار على هذه الدول أن تضخ استثمارات كبيرة في برامج تقنين استهلاك الطاقة وتنمية استخدام الوقود النظيف ومصادر الطاقة المتجددة ورفع كفاءة مصادر المياه والاستثمار في مشاريع تحلية مياه جديدة.

وأضافت: نظرا لوجود فجوة في الطلب والعرض في قطاع الطاقة وتمتع دول الخليج بطبيعة مشمسة، فإن على هذه الدول أن تركز بدرجة أكبر على موضوع استغلال الطاقة، الشمسية كمصدر دائم لتوليد الطاقة فضلا عن قيام هذه الدول بتنفيذ مشاريع جديدة لإعادة تأهيل وتطوير مصانع توليد الطاقة القديمة.

ودعت كريسيتانسن دول مجلس التعاون كذلك إلى مواصلة برامج وخطط تقليص استهلاك الطاقة في المباني ومراكز التبريد، والاعتماد أكثر على شبكات الكهرباء المشتركة كتلك التي تم تنفيذها من قبل دول المجلس في السنوات الأخيرة إذ أنها تتيح لها توفير المال والاستهلاك.

وأشارت إلى أن هناك تقديرات من قبل شركات مختصة تفيد بأن دول الخليج لديها خطط لتنفيذ مشاريع ضخمة في



بحوالي 4.2 مليارات دولار في كل من الإمارات والكويت.



السنوات القادمة تتجاوز قيمتها 250 مليار دولار، مضيفة بأن المملكة العربية السعودية تعتزم استثمار نحو 17 مليار دولار في قطاع الطاقة خلال عام 2013 في حين تقدر هذه الاستثمارات

صحيفة البيان الإماراتية 3 فبراير ، 2013

# لا تأثير لهذا على النفط الخليجي.. أمريكا تتحول إلى دولة مصدرة للبترول بعد 7 سنوات

للأسباب التالية:

بفضل ما بات يسمى ـ اليوم ـ «بالنفط الصخري» «استخراج النفط المحبوس داخل الصخور بواسطة تكنولوجيا جديدة» أقول بفضل ذلك، بفضل «البترول الصخري» ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط بحلول عام 2017، وستتحول الى دولة مصدرة للنفط بدءاً من عام 2020 «أى بعد 7 سنوات من ـ الآن .».

هذه فحوى تقارير تتحدث عنها حالياً حول هذا الموضوع وسائل الاعلام الأمريكية والعالمية من صحف ومحطات إذاعة وتلفزة فضائمة.

والسؤال الهام والكبير بالنسبة لنا كخليجيين هو: لو صدقت هذه التقارير وهي . كما يبدو . تقارير واقعية، أقول لو صدقت هذه التقارير، وتحولت ـ بالفعل ـ أمريكا بعد سنوات قلائل الى دولة مصدرة للبترول، هل يمكن أن يؤثر هذا بشكل سلبي على نفط دول مجلس التعاون الخليجي انتاجاً وتسويقاً وأسعاراً؟ أقول «هذا لن يؤثر ـ أبداً ـ على أوضاع النفط الخليجي، هذا لن يؤثر سلباً على أوضاع النفط الخليجي، لا على مستوى الانتاج، ولا على مستوى التسويق، ولا على مستوى الأسعار».

1/ أمريكا ـ أساساً ـ تستورد نسبة ليست بالكبيرة من الانتاج النفطى العالمي!

أمريكا. حالياً. كما هي في السنوات السابقة تستورد وتستهلك حوالي 10 ملايين برميل . فقط . من الانتاج العالمي «الأجنبي غير الأمريكي» من النفط من أصل هذا الانتاج . الانتاج العالمي من النفط . الذي يصل . بالوقت الحاضر . لحدود 87 مليون برميل . يومياً.

. إذن . حجم الواردات الأمريكية الحالي من النفط ليس كبيراً . جداً . وفي حال حققت واشنطن الاكتفاء الذاتي من البترول يمكن بسهولة تصدير وارادتها الحالية إلى أسواق أخرى في ظل نمو الطلب الهائل المستمر على البترول في أسواق عدة . 2/ حتى ولو دخلت أمريكا قائمة الدول المصدرة للنفط، فإن ذلك لن يؤثر سلباً على أوضاع نفط الخليج . ذلك . في ظل توقع ببلوغ حاجات قارة آسيا . لوحدها . من النفط أكثر من 40 مليون برميل . يومياً . بعد عشر سنوات لا أكثر.

الكاتب: جاسم العطاوي صحيفة الأيام البحرينية 1 فبراير 2013



# 323 مليار دولار الاستثمار الصناعي الخليجي

أظهرت بيانات صادرة عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي أن حجم الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي تجاوزت 323 مليار دولار بنهاية العام الماضي، من خلال تشغيل ما يزيد على 14 ألف منشأة صناعية مسجلة وفرت نحو مليون و 261 ألف فرصة عمل.

وأوضحت البيانات أن حجم التراكمي في القطاع الصناعي استثمر في أكثر من 12 ألف منشأة صناعية ووفرت ما يزيد عن مليون فرصة عمل تمثل نحو 6 بالمئة من حجم العمالة بالسوق الخليجي التي تبلغ حوالي 10 بالمئة في القطاع الصناعي. كما أظهرت أن الصناعة الخليجية تتميز بالتركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل أكثر من 86 بالمئة من جملة المنشآت الصناعية في دول المجلس، غير أن معظم الاستثمارات الصناعية تتركز في الصناعات الكبيرة ممثلة بقطاع صناعات البتروكيماويات الأساسية حيث تمثل أكثر من 78 بالمئة من جملة الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي.

وتتمثل أهم قطاعات الإنتاجية الصناعية في دول مجلس التعاون في قطاعي صناعات البتروكيماويات الأساسية وصناعة المعادن الأساسية التي تشمل صناعتي الحديد والألومنيوم. كما يشكل إنتاج المواد

البلاستيكية الخام والأسمدة في قطاع الصناعات الكيماوية العمود الفقري للإنتاج الصناعي الخليجي، حيث تنتج زهاء 10 ملايين طن سنويا من المواد البلاستيكية الخام تصدر 90 بالمئة منها للأسواق العالمية، خاصة أسواق شرق آسيا والهند.

أما في مجال إنتاج الأسمدة النيتروجينية كالأمونيا واليوريا فإن دول مجلس التعاون تصدر 11 مليون طن من اليوريا للأسواق العالمية، وبالمثل احتل قطاع الصناعات المعدنية في دول المجلس موقعا متقدما في الأسواق العالمية حتى أضحت دول المجلس من كبار المصدرين لتلك الأسواق.

وتؤكد هذه البيانات على الرغم من دلالاتها القوية على تنامي حجم الاستثمارات الصناعية في دول مجلس التعاون، إلا أنها لا تزال هناك آفاق رحبة لتوسيع هذه الاستثمارات في مجالات جديدة من خلال تحسين بيئة الاستثمار، حيث إن ظروف الاستثمار في القطاع الصناعي تختلف عنها في بقية القطاعات الاقتصادية، ويعتبر طول الفترة من أهم ما يميز الاستثمار الصناعي عن بقية القطاعات، حيث تتطلب فترة الإنشاء وقتا طويلا مقارنة ببقية القطاعات، وكذلك الحال بالنسبة لفترة الاسترداد.

وفي ظل اختلاف الظروف الاستثمارية في القطاعات





المختلفة نجد أن البنوك التجارية تقدم الائتمان على أسس تجارية بحتة، بناء على أسعار الفائدة السائدة في السوق ولفترة قصيرة ومن غير فترة سماح في أغلب الأحيان، لذلك سدت بنوك التنمية الصناعية الفجوة الناتجة عن عدم ملاءمة الائتمان المصرفي التي تطلبها بنوك التنمية الصناعية، إلا أنها أحسن حالا بكثير من شروط البنوك التجارية، حيث تتميز بانخفاض أسعار الفائدة وقصر فترة السداد ومنح فترة سماح تتراوح ما بين سنة و 3 سنوات، وتمنح هذه البنوك مقترضيها فترة سماح تمتد ما بين سنة و 3 سنوات، وهي أطول فترة يمنحها من بين المصارف الخليجية.

ويمثل الاستثمار الحكومي المباشر، سواء من خلال الحكومات أو المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية أحد الأشكال المهمة للتمويل الحكومي، حيث أدى هذا التوجه إلى إيجاد وتطور بعض الصناعات الكبيرة المهمة. وعلى الرغم من محدودية المشروعات الممولة مباشرة من القطاع الحكومي، إلا أنها تشكل الجزء الأعظم من حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية، كما أنها تنتج %80 تقريبا من إجمالي القيمة المضافة للصناعات المحلية.

كما أن القطاع الحكومي يسهم في تنفيذ كثير من المشروعات الصناعية المهمة من خلال المؤسسات

المستقلة التي يملكها بالإسهام مع القطاع الخاص، حيث شمل ذلك مؤسسات صناعية كبيرة ومتوسطة ذات أهمية للاقتصاد الوطني كصناعة الإسمنت ومواد البناء والتشييد وبعض الصناعات الغذائية والكيماوية. وهناك شبه اتفاق بأن تحسين بيئة الاستثمار الصناعي لطبيعة الاستثمار الصناعي وعلى الرغم من الشروط يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفير التمويل الملائم للصناعات، حيث إن التمويل يعد الحلقة الأكثر أهمية في إنشاء أي مشروع ، وتزداد تلك الأهمية في المشروعات الصناعية الصغيرة على وجه الخصوص، ولا تستطيع صناديق وبنوك التنمية الصناعية بمفردها في ظل تراجع مواردها وإمكاناتها أن تقوم بدورها في عملية التمويل، على الرغم من أنها تقوم بذلك في حدود قدراتها. والمطلوب هو قيام وإنشاء مؤسسات تمويلية صناعية جديدة تعمل جنبا إلى جنب مع تلك الصناديق والبنوك، حتى لا يلجأ الراغبون في الاستثمار إلى الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي تحمل أعباء مالية ضخمة قد تؤثر سلبا على مسيرة مشروعاتهم. ومن الصعاب والمعوقات التي تعترض طريق الصناعات الوطنية فيما يتعلق بجانب التمويل، الأعباء المالية الباهظة والناجمة أساسا عن ارتفاع كلفة الاقتراض من المصارف التجارية، وهذه المعوقات سوف تزداد حدتها خاصة بضوء انضمام دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية أو توقيعها اتفاقيات التجارة الحرة مع بعض المجموعات الاقتصادية. ففي



بعض دول المجلس تقوم مؤسسات صناديق وبنوك التنمية الصناعية بتقديم القروض والتسهيلات المالية بأسعار تشجيعية، كما تعطى الأفضلية في المشتريات الحكومية للصناعات الوطنية. وبمقتضى الانضمام للمنظمة أو توقيع اتفاقيات التجارة الحرة، فإنه يتعين إعادة النظر في كافة أشكال هذا الدعم، الأمر الذي سيضطر المستثمرين الصناعيين إلى الاقتراض بسعر السوق، مما يعنى زيادة كلفة الإنتاج، وزيادة حدة المنافسة مع المنتج الأجنبي، ومن شأن ذلك أن يزيد من الأعباء المالية على الصناعات الوطنية وأن يحد من من قدرات هذه البنوك التمويلية. فرص نجاحها.

لذلك فان الجهات المختصة مطالبة بتقديم وضع تشريعات وآليات من شأنها تشجيع المصارف التجارية على زيادة القروض التي تمنحها للصناعات الوطنية، والتخفيف من إجراءات الرهن والضمانات التي تطلبها لإقراض المشروعات الصناعية، واستحداث إجراءات تشريعية لتشجيع البنوك التجارية على الاستثمار المباشر في المشروعات الصناعية إضافة إلى إحداث تغيرات هيكلية بهدف دمج البنوك التجارية لتعزيز رؤوس الأموال والكفاءات التشغيلية، بما يعزز بدوره

جريدة الوطن العُمانية 15 فبراير، 2013

أكد الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي نبيل ملا، أن قانون الغش التجاري الخليجي وصل إلى مراحل متقدمة، متوقعاً في الوقت ذاته إقرار القانون خلال العام الجاري. وأوضح ملا، إن إعداد أي مشروع على مستوى الدول الأعضاء يتطلب وقتاً، لكن مشروع قانون الغش التجاري الخليجي أخذ مزيدا من الوقت، حيث نوقش على مستوى المختصين ومدراء العموم ومن ثم على مستوى الوكلاء، موضحا أن القانون في مراجعاته النهائية. وأضاف في تصريح صحافي، إن القانون سيحل مشاكل عديدة، خصوصاً أنه يتضمن تشديد الرقابة على استيراد البضائع لمعرفة المقلد منها

نبيل ملا: إقرار قانون الغش التجاري الخليجي خلال 2013





وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس، مؤكدا أن القانون سيطبق أشد العقوبات بحق التاجر أو المُصنّع المخالف تصل إلى الغرامة المالية والتشهير. وبيَّن ملا، أن إقرار أية قوانين تعتمد دائماً على التكامل في اتخاذ القرار، إذ لا يمكن أن تقوم به جهة واحدة، حيث إن توقيع الاتفاقيات يساعد للوصول إلى مرحلة الاتحاد في جميع الأمور. ولفت إلى أن هناك قانونا آخر على غرار قانون الغش التجارى الخليجي، وهو قانون خاص بالمنتجات الغذائية والزراعية وسلامتها، وهو في مراحله المتقدمة وسيتم اعتماده قريباً، متوقعاً أن تتجه دول الخليج لإنشاء هيئة للغذاء والدواء، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية. وحول أولويات هيئة التقييس، قال ملا «تسعى الهيئة إلى وضع استراتيجية للتقييس على مستوى الدول الأعضاء، تغطى مجالات كثيرة منها التنسيق التي لها علاقة بالمواصفات والمقاييس والجودة». وأضاف الأمين العام لهيئة التقييس الخليجية: «يجب تكامل كافة الأجهزة والمنظمات الخليجية في الدول الأعضاء لتحقيق الاتحاد الجمركي الخليجي والسوق المشتركة». وفيما يختص بالتحكيم الخليجي التجاري، الأدلة والاثبات حسب المعايير الدولية. قال «التحكيم التجاري جزء أساسي من المنظومة

الخليجية .. كثير من المشاكل سواء التجارة البينية تكون فيها المواصفات والمقاييس مشكلة أساسية». وأكد ملا أن من أولويات هيئة التقييس الخليجية، عقد دورات تدريبية في مجالات عدة محددة في المقاييس والمواصفات، لافتاً إلى أن الهيئة لديها خطة تدريبية موازية لعقد الدورات المتخصصة في مجالات معينة. وأشار ملا إلى أن استراتيجية هيئة التقييس الخليجية، تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل %80 من اقتصاديات الدول المتقدمة، وبيَّن أن التنسيق مع بعض الجهات، كمركز التحكيم التجاري الخليجي يساعد على فهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها على الارتقاء إلى مستويات الجودة المطلوبة. يذكر أن هيئة التقييس لدول الخليج أبرمت أمس الأول مذكرة تفاهم مع مركز التحكيم التجاري الخليجي، والتعاون والتكامل مع جميع الأجهزة الخليجية تتعلق بتبادل الخبرات الفنية المشتركة، لمدة 3 أعوام. وتنص الاتفاقية، على أهمية المساهمة في تأهيل وتدريب جيل من الخبراء الفنيين لتمكينهم من تقديم التقارير الفنية إلى هيئات التحكيم المكلفة بالفصل في المنازعات التجارية بصورة تتوافق مع متطلبات تقديم

صحيفة الوطن القطرية 3 فبراير، 2013





### الأديب الباحث السعودي: عبدالله بن محمد بن خميس



من أعلام الأدب والبحث في المملكة العربية السعودية، كانت ولادته في مدينة ( الدرعية ) القريبة من مدينة الرياض، وذلك عام 1919م، ويعتبر من مؤسسي الصحافة السعودية حيث أصدر مجلة (الجزيرة) عام 1959م، والتي تحولت فيما بعد إلى جريدة، تولى العديد من الأعمال المهمة في بلاده وكان آخرها رئيسا لمصلحة المياه بالرياض.

أثرى المكتبة العربية بعشرات الكتب في الأدب والشعر والنقد والتراث والرحلات:

- \* تاريخ اليمامة في سبعة أجزاء.
  - \* على ربى اليمامة.
  - \* من القائل، في أربعة أجزاء.
- \* معجم جبال الجزيرة، وأودية الجزيرة في سبعة مجلدات.
  - \* الأدب الشعبي في جزيرة العرب.
    - \* الشوارد في ثلاثة أجزاء.

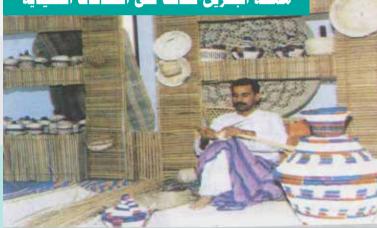
مثّل بلاده في عدة مؤتمرات أدبية علمية، ونال عددا من الجوائز من عدد من الدول العربية، وحاز على جائزة الدولة التقديرية في الأدب عام 1982م، كما منح وشاح الملك عبدالعزيز في الشخصية الثقافية المكرّمة في مهرجان الجنادرية السابع عشر عام 2002م، كما حصل على وسام تكريم وميدالية المتميزين من مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط عام 1989م.

توفي رحمه الله عام 2011م.





مملكة البحرين تحافظ على الصناعات التقليدية



أولت مملكة البحرين الصناعة التراثية الكثير من اهتمامها، إيماناً منها بأن الاحتفاء بالتراث تأصيل لموروث حضاري يعكس ثقافة الشعوب وعاداتها وتقاليدها، ويتمثل ذلك في متحف البحرين حيث أقيمت قرية تراثية في الساحة الخارجية للمتحف تتمثل فيها البيئة البحرية والزراعية وبيئة المدينة والقرية.

كما تمثل هذا الاهتمام من خلال إقامة مركز الجسرة، وهي قرية قديمة في المحافظة الشمالية للبحرين ذات موقع تراثي قديم تم بناؤه عام 1907م. ومركز الجسرة يهتم بتراث وثقافة البحرين التقليدية من خلال مجموعة من مهرة الصنّاع البحرينيين، الذين ينتجون تشكيلة واسعة من المنتوجات التقليدية، مثل الصناعات الفخارية، والأقمشة، وصناعات السعف ومنتجات النخيل، وصناعة الصناديق الخشبية التي كانت تستخدم

)) ;







و(طير برّ) يتمثل في الطائر القوي، وهو يقال في دول الخليج للدلالة على أن الشخص عارف بدروب الصحراء ومسالكها شديد البأس، يهوى الرحلات البرية.

وفي مقابل ذلك، يقال للشخص الضعيف سيء التدبير الذي

يهاب المصاعب (طير عِشُر) والعشر شجرة صحراوية لا يقترب منها من الطيور إلا أضعفها وأصغرها .

وشجرة العشر من الأشجار دائمة الخضرة ولكن أزهارها سامة ولا يستفاد منها في الغالب.

#### الفارس الشاعر قطري بن الفجاءة

#### أقول لها وقد طارت شعاعا

من الأبطال ويحك لن تراعى

فما نيل الخلود بمستطاع

فصبرا في مجال الموت صبرا

وهو الشاعر جعونة بن مازن بن يزيد الكناني التميمي، وغلب عليه لقب (قطري ) نسبة إلى البلاد التي عاش فيها وهي (قطر). كان فارسا مقداما كما كان شاعرا مجيدا. وكان ناسكا متعبدا ومعظم أشعاره

وخطبه تبين زهده في الحياة ورغبته عنها .

ولد هذا الشاعر عام 72هـ، وكانت وفاته رحمه الله سنه 78هـ، وكما أن قطر عرفت بهذا الشاعر القديم، فإنها اشتهرت في العصور الإسلامية الأولى حين دخلت في الدين الإسلامي على يد الملك المنذر بن ساوي التميمي ملك المناذرة، الذي كان يحكم أرض قطر وبعض مناطق الخليج . وقد شارك أهل قطر في تجهيز أول أسطول بحرى لنقل الجيش الإسلامي بغرض الجهاد تحت قيادة أبي العلاء الحضرمي، وفي هذا المجال اشتهرت قطر بصناعة الرماح، ﴿ وحياكة الملابس، حيث ذكرت بعض المصادر أن الرسول صلى الله عليه وسلم لبس الثوب القطري، ﴿ ﴿ كما لبست أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها درعا 🔅 من نسيج قطر.

## الشاعر راشد الخلاوي في عُمان

راشد الخلاوي ويلقب ( شاعر الحكمة ) يعتبر من أقدم الشعراء الشعبيين في منطقة نجد، حيث كانت ولادته عام 720ه تقريبا، ويمتاز شعره بالحكمة وذكر الأحداث التاريخية ومعرفة النجوم. والحديث عن هذا الشاعر يحتاج إلى دراسة خاصة.

وقد كان الخلاوي يتردد على عُمان قاصدا أميرها في تلك الفترة (الأمير الشاعر قطن بن قطن الجبرى الخالدي)، والذي كانت له علاقات ومساجلات شعرية مع شعراء نجد في تلك الفترة كالعليمي، وابن بسام.

وفي رحلة من رحلات الخلاوي مع ابنه إلى عُمان قاصدين الأمير العماني، ليحصلا على معونته السنوية لهما (الشرهة)، لم يعطهما ما اعتادا عليه، فقفلا راجعين على ركائبهما، وكان الأمير قطن يريد أن يرى ردة فعل الخلاوي، فأرسل أحد رجاله خلفهما ليعارضهما ويسير معهما ليسمع ما يدور بينهما فقال ابن الخلاوي:

عنينا وعنيناك يا ناق فاصبري \*\*\*\* إلى بارق ما بض بالما مخايله فقال أبوه راشد:

لولاه ما زارت عمان مطيتي \*\*\*\* ولا رقت رمل طويل شهايله وإن شح عنا اليوم بنياـــــــــ \*\*\*\* ذكرناه باللي مضى من فعايله فعاد الرجل إلى الأمير وأخبره بما قاله الخلاوي، فأرسل إليهما فرجعاوأكرمهما وقدم لهما الهدايا إضافة إلى (الشرهة) .



# جدول اجتماعات الأمانة العامة لشهر فبراير 2013م الأسبوع الأول

المكان	الإدارة المعنية	الاجتماع	بالهجري	اليوم والتاريخ	
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	اجتماع فريق عمل حكومة المنظمات والهيئات المالية والنقدية الإقليمية	۲۲ _ ۲۳ ربيع الأول ۲۲ _ ۲۲	الاحد – الاثنين ٣ - ٤ فبر اير الاحد – الاثنين	١
الأمانة العامة	ً الشئون الاقتصادية	الاجتماع العاشر للجنة البريد الممتاز	۲۳_۲۲ ربيع الأول ۲۲_۲۲	الأحد – الأتنين ٣ - ٤ فبراير	۲
مدينة جدة	شئون الانسان والبيئة	الاجتماع (٣٠) للجنة التنسيق البيئي واحتفال تكريم الفائزين بجائزة البيئة	۲۳ _ ۲۲ ربيع الأول ۲۲ _ ۲۵	الاحد – الأثنين ٣ - ٤ فبراير	٣
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الأول لفريق عمل المنتدى الالكتروني	۲۲_ ۲۰ ربيع الأول ۲۲_ ۲۰	الاحد – الاثنين ٣ - ٤ فبراير	٤
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الحادي والأربعون للجنة الإجراءات الجمركية والحاسب الآلي	۲۲_ ۲۵ ربيع الأول	الاحد – الاربعاء ٣ - ٦ فبراير	٥
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الجمركية والحاسب الآلي دورة مهارات التعامل مع العملاء وتقديم الخدمات المتميزة للمشتركين في مجال الكهرباء والماء اجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة لدراسة	۲۳ _ ۲۵ ربيع الأول	الاثنين – الأربعاء ٤ - ٦ فبراير	٦
الأمانة العامة	الشئون القانونية	اجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة لدراسة مرئيات ومقترحات الدول الأعضاء حيال قرار المجلس الوزاري في دورته (١٢٠) بشأن سجناء المجلس في الخارج وإعداد الآليات اللازمة لتنفيذه	۲۳ _ ۲۰ ربيع الأول	الاثنين – الاربعاء ٤ - ٦ فبراير	٧
مدينة جدة	شئون الانسان والبيئة	الاجتماع السادس عشر للوزراء المسئولين عن شؤن البيئة	۲٤ ربيع الأول	الثلاثاء ٥ فبر اير	٨
الأمانة العامة	الشئون الثقافية والإعلامية	اجتماع فريق العمل برئاسة معالي نائب وزير الثقافة والإعلام بالمملكة العربية السعودية وعضوية وكلاء وزارات الإعلام بدول المجلس	٢٤ ربيع الأول	الثلاثاء ٥ فبر اير	٩
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع السادس والخمسون (الاستثنائي) للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس	۲٤ ربيع الأول	الثلاثاء ٥ فبراير	١.
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الإضافي الأول للَّجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد	ه ۲ ربيع الأول	الأربعاء ٦ فبراير	11

# الأسبوع الثاني

		••			100
المكان	الإدارة المعنية	الاجتماع	بالهجري	اليوم والتاريخ	9
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع العشرون للجنة الاستر اتيجية البترولية بدول المجلس	٢٩ربيع الأول ١ ربيع الآخر	الأحد- الأثنين ١٠ - ١١ فبراير	١
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل ربط دليل النشاط الاقتصادي	٢٩ربيع الأول ١ ربيع الآخر	الأحد- الأثنين ١٠ - ١١ فبراير	۲
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الخامس لفريق العمل المكلف بدراسة ومتابعة مسودة اتفاقية تيسير التجارة بمنظمة التجارة العالمية	۲ _ ۳ ربيع الآخر	الثلاثاء – الأربعاء ۱۲ - ۱۳ فبراير	٣
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	اجتماع لجنة التوعية والتثقيف الخاص بحماية المستهلك بدول المجلس	۲ _ ۳ ربيع الآخر	الثلاثاء – الأربعاء ۱۲ - ۱۳ فبراير	٤
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع العاشر لفريق عمل الادراج والإفصاح والحكومة	٣ ربيع الآخر	الأربعاء ١٣ فبراير	٥



# اجتماعات الأمانة العامة 🌜

# تابع جدول اجتماعات الأمانة العامة لشهر يناير 2013م الأسبوع الثالث

المكان	الإدارة المعنية	الاجتماع	بالهجري	اليوم والتاريخ	
الأمانة العامة	الشئون القانونية	اجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بإعادة صياغة مشروع ميثاق حقوق الانسان لمجلس التعاون في شكل إعلان	٧ ـ ٨ ربيع الآخر	الأحد – الأثنين ۱۷ – ۱۸ فبراير	١
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الخاص لوكلاء أجهزة الخدمة المدنية لدراسة عدد من الموضوعات في مجال الخدمة المدنية	٧ ـ ٨ ربيع الآخر	الأحد – الأثنين ۱۷ – ۱۸ فبراير	۲
الأمانة العامة	شئون المفاوضات والحوار الاستراتيجي شئون	اجتماع الفريق الفني المختص بالخدمات بما يختص بالتفاوض من دول المجلس وجامعة الدول العربية	۷ ـ ۸ ربيع الآخر	الأحد – الأثنين ۱۷ – ۱۸ فبراير	٣
الأمانة العامة	شئون المفاوضات والحوار الاستراتيجي	الاجتماع التنسيقي الخليجي واجتماع فريق التجارة والاستثمار بين دول مجلس التعاون وتركيا	۷ ـ ۹ ربيع الآخر	الأحد- الثلاثاء ۱۷ ـ ۱۹ فبراير	٤
الأمانة العامة	الشئون الأمنية	الاجماع الأول لعام ٢٠١٣م لهيئة جائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز للبحوث الأمنية لدول مجلس التعاون اجتماع الفريق المكلف بصياغة لائحة	۸ ـ ۱۰ ربيع الآخر	الاثنين- الأربعاء ۱۸ ـ ۲۰ فبراير	٥
الأمانة العامة	شئون الانسان والبيئة	خاصة بتنظيم عملية القبول والتحويل والدراسة والزيارة لطلاب دول مجلس	۹ ربيع الآخر	الثلاثاء ۱۹ فبراير	٦
الأمانة العامة	الشئون القانونية	التعاون الاجتماع الثاني للجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة مشروع اتفاقية تسليم المجرمين بين دول المجلس	۹ - ۱۰ ربيع الآخر	الثلاثاء- الأربعاء ۱۹ ـ ۲۰ فبراير	٧
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	اجتماع لجنة مسئولي المعارض التجارية	۹ - ۱۰ ربيع الآخر ۹ - ۱۰	الثلاثاء- الأربعاء ١٩ ـ ٢٠ فِبراير	٨
الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الثالث للفريق المكلف بتقييم عروض استر اتيجية المياه بدول المجلس	9 - ١٠ ربيع الآخر	الثلاثاء- الأربعاء ١٩ ـ ٢٠ فبراير	٩
مدينة جدة	الشئون الاقتصادية	المؤتمر الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم من الهند	۸ - ۱۱ ربيع الآخر	الثلاثاء – الخميس ١٩ - ٢١ فبراير	١.

# الأسبوع الرابع

	المكان	الإدارة المعنية	الاجتماع	بالهجري	اليوم والتاريخ	
	مملكة البحرين	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الثاني لفريق عمل تفعيل الإطار العام للاستراتيجية الإحصائية	۱۶ ــ ۱۵ ربيع الآخر	الاحد- الاثنين ۲۵-۲۶ فبراير	١
	الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الاول للجنة البيئة في مجال الطيران المدني	۱۹ – ۱۷ ربیع الآخر	الثلاثاء- الاربعاء ۲۲ - ۲۷ فبراير	۲
العدد 60 مارا	الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	اجتماع فريق عمل مناقشّة الحد من تسرب السلع الإسر ائيلية لأسواق دول مجلس التعاون	١٦ _ ١٧ ربيع الآخر	الثلاثاء- الاربعاء ۲۲ ـ ۲۷ فبراير	٣
س 5013 م	الأمانة العامة	الشئون الاقتصادية	الاجتماع الثالث عشر للجنة المختصين بالإعلام البترولي بدول المجلس	۱۲ – ۱۷ ربيع الآخر	الثلاثاء- الاربعاء ۲۲ ـ ۲۷ فبراير	٤



#### محلة التعاون - العدد 78 - بنابر 2013م

صدرت مجلة التعاون بثوب جديد مع بداية هذا العام يناير 2013م، وهي مجلة فصلية محكمة شاملة تصدر عن قطاع الشئون الثقافية والإعلامية بالأمانة العامة، حيث يشرف عليها الأستاذ/ خالد الغساني الأمين العام المساعد للشئون الثقافية والاعلامية وتولى رئاسة تحريرها الدكتور ربيعة بن صباح الكواري، الباحث والإعلامي من دولة قطر.

وقد تضمن هذا الإصدار عددا من الدراسات والمقالات، إضافة إلى الأبواب الثابتة، وهي عرض كتاب والمؤشرات الإحصائية والوثائق. وقد تركزت البحوث في عدد من القضايا الاقتصادية في دول مجلس التعاون، كان أشملها دراسة الدكتور محمد خيري الشيخ عن تحليل كفاءه التكامل الاقتصادي والاستثماري في دول مجلس التعاون. إضافة إلى مقالات حول توطين الوظائف في البنوك السعودية -وهيكلية السوق المصرفية وأداء البنوك الخليجية - حالة البنوك السعودية -.





### تعرض الشباب لمواقع التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت وعلاقته بوسائل الاتصال التقليدية

هذا هو الإصدار الأول من إصدارات (سلسلة مجلة التعاون)، والذي جاء في مائة صفحة من القطع الصغير، وتسعى مجلة التعاون من خلال هذه الإصدارات إلى تقديم الموضوعات البحثية العلمية الهادفة إلى تنمية المجتمع الخليجي، وعرض الحلول للمشكلات التي تواجهه، كهذه الدراسة الميدانية التي أعدها الدكتور عبدالصادق حسن الأستاذ في كلية الآداب والعلوم والتربية بالجامعة الأهلية في مملكة البحرين.



### القانون (النظام) الموحد للتعدين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عن قطاع الشئون الإقتصادية في الأمانة العامة، صدر هذا القانون (النظام) لتوثيق العلاقات الاستثمارية والتكاملية في استغلال واستثمار وتصنيع وتسويق الخامات المعدنية بين دول مجلس التعاون.

وقد اعتمد هذا القانون الموحد من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة والثلاثين (المنامة - ديسمبر 2012)، بصفة استرشادية لمدة ثلاث سنوات، وتتم بعد ذلك مراجعته. وقد تضمن هذا القانون (النظام) سبعة أبواب تحتوي كل منها على عدد من المواد الرئيسية والفرعية.





#### منظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك»

## تصدر العدد 103 من مجلة «التعاون الصناعي في الخليج العربي»

## نبذة عن منظمة الخليج للاستشارات «الصناعية «جويك»:

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك» هي منظمة إقليمية تضم في عضويتها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اليمنية، ومقرها العاصمة القطرية الدوحة. تعمل المنظمة كجهاز استشاري قائم على المعرفة بغرض تطوير الصناعات في المنطقة من خلال توفير البيانات والمعلومات والبحوث المتخصصة والاستشارات والخدمات الفنية للقطاعين العام والخاص في دول المجلس. وهي بيت الخبرة الأول في مجال الاستشارات الصناعية، وتساهم في تحريك ودفع عجلة التنمية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن. وهي تسعى لدعم التكامل والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء، والعمل على تشكيل السياسة الصناعية في المنطقة

#### www.goic.org.qa : موقع المنظمة على الشبكة العنكبوتية

صدر العدد الجديد من مجلة «التعاون الصناعي في الخليج العربي» عن «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك)، ملقياً الضوء على برنامج المناولة والشراكة الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تنفذه بالتعاون مع «منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية» (اليونيدو). كما خصصت المجلة ملفاً موسعاً لمعرض وملتقى الخليج الدولي للمناولة والشراكة الصناعية «غولف سبكون» الذي ستنظمه «جويك» خلال الفترة 19-21 مارس العام 2013، بمركز الظهران الدولي للمعارض بالمملكة العربية السعودية، تحت شعار «الشراكة بين الموردين والمصنعين المحلين لتحقيق التميز الصناعي حتى عام 2030».

كما ضمت المجلة العديد من المقالات الاقتصادية أبرزها «الاستثمارات الخليجية، تنوع ذكي في مصادر الدخل وأسواق جديدة وشراكات عملاقة» و «نظرة تحليلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2010» و «السياسة المالية الأميركية وأثرها على اقتصاد دول الخليج» و «الأمن الغذائي أبرز التحديات في دول الخليج مع تحذير «الفاو» من أزمة عالمية العام المقبل».

وتضمن العدد الجديد من المجلة تقريراً عن قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في دول مجلس التعاون الخليجي يشكل أحد أهم الأنشطة



الصناعية التحويلية في هذه الدول، حيث يستوعب حوالي 60.4% من مجموع الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية. وأشار التقرير إلى أن عدد المصانع ارتفع من 2399 مصنعاً عام 2007 إلى 2725 مصنعاً عام 2011، بمعدل نمو تراكمي بلغ 3.2 %، بينما تطور حجم الاستثمارات للفترة نفسها من 73911 مليون دولار أميركي ليصل إلى 195454 مليون دولار، بمعدل نمو تراكمي للخمس سنوات بلغ 27.5 %، بينما تطور عدد العاملين لهذه الفترة من 183650 عاملاً ليصل إلى 256254 عاملاً.

وفي العدد استعراض للأنشطة الصناعية المهمة التي عقدتها «جويك» للترويج لنتائج دراسة الخارطة الصناعية في عدد من عواصم ومدن دول مجلس التعاون الخليجي، وبرنامج الدورات التدريبية وورش العمل ضمن للعام 2013 إلى جانب الدورات TCD برنامج التدريب وتنمية القدرات المنجزة التي عقدتها «جويك» في الربع الأخير من العام 2012. وتضمن العدد ملخصاً عن فرصة صناعية استثمارية بعنوان «مشروع أغطية من الألومنيوم الصغيرة» إلى جانب الأبواب الثابتة مثل أخبار «جويك». وفعاليات صناعية قادمة، وأخبار الصناعة وغيرها من المواضيع

يمكن الاطلاع على النسخة الكاملة من المجلة عبر زيارة موقع المنظمة www.goic.org.qa.

الحرفيون - دولة قطر